الانقسام الوطني اللبناني في عهد الانتداب الفرنسي (١٩٢٠- ١٩٤٣)

المدرس الدكتور
عمار خالد رمضان الربيعي
جامعة البصرة /كلية الآداب

الملخص :

كان الصراع الطائفي السياسي الباعث على الانقسام الوطني في لبنان يطرح نفسه بأشكال متعددة، ولكن أهمها على الإطلاق هو ذلك الصراع الذي شهدته مرحلة مهمة من تاريخه السياسي، وهي مرحلة الانتداب الفرنسي (١٩٢٠– ١٩٤٣) التي أفرزت، من وجهة نظر الباحث، الانقسام المنبثق عن تناقضات مجتمعية حول مفهوم الكيان اللبناني الشامل للرقعة الجغرافية التي انتهى أليها تطور لبنان السياسي على أيدي الفرنسيين بعد عام ١٩٢٠.

Abstract

The conflict sectarian political catalyst for national division in Lebanon presents itself in multiple formats, but the most important of all is that the conflict that experienced an important stage of his political career, is the stage of the French Mandate (1920 - 1943), which produced, from the perspective of the researcher, the split emanating from discrepancies societal around the concept of the Lebanese entity the Comprehensive geographical swath which it ended Lebanon's political evolution at the hands of the French after 1920

مقدمة

إن مشاريع تجزئة المنطقة العربية إلى دول عنصرية وطائفية بدا واضحا في أطار ما عرف تاريخيا بـ اتفاقية سايكس _ بيكو في عام ١٩١٦، و وعد بلفور في عام ١٩١٧، التي طالت نتائجها المنطقة العربية، وتحديدا بلاد الشام دون سائر الولايات العربية،التي كانت تابعة للدولة العثمانية قبل سقوطها.

وعلى امتداد أكثر من نصف قرن، ومنذ إن اصدر الجنرال هنري جوزيف اوجين غورو (Henri. J. Gouroud) المفوض السامي على سورية ولبنان في٣١ أب ١٩٢٠، مرسوما بضم مناطق (بيروت والبقاع ومدن طرابلس وصيدا وصور وملحقاتها إلى متصرفية جبل لبنان، وجعلها جميعا دولة واحدة هي دولة لبنان الكبير، كدولة مستقلة تحت الانتداب الفرنسي، كان الصراع الطائفي السياسي الباعث على الانقسام الوطني في لبنان يطرح نفسه بأشكال متعددة، ولكن أهمها على الإطلاق هو ذلك الصراع الذي كان يتدرج من الصراع المنبثق عن تناقضات مجتمعية إلى الصراع حول مفهوم الكيان اللبناني الشامل للرقعة الجغرافية التي انتهى أليها تطور لبنان السياسي على أيدي الفرنسيين بعد عام ١٩٢٠، داخل طوائفه، وبينها وما بين قواها الاجتماعية المتصارعة سياسيا وثقافيا واقتصاديا وحتى عسكرياً أحيانا.

إن دراسة عهد الانتداب تكتسب أهمية كبيرة، لان في تناولها فهماً لحاضر الصراع الطائفي – السياسي الباعث على الانقسام الوطني في لبنان. ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث، الذي يسلط الضوء على دراسة ظاهرة الانقسام الوطني اللبناني في عهد الانتداب، وهي المرحلة الممتدة ما بين ١٩٢٠ و ١٩٤٣، تلك المرحلة التي أفرزت، من وجهة نظر الباحث، **منظمات وأحزاب وشخصيات سياسية** كرست حالة الانقسام المجتمعي والسياسي في لبنان، وقدر لها بان تلعب دورا كبيرا في رسم خريطة التاريخ السياسي في لبنان.

- **انقسام اللبنانيين بين الوحدة السورية و الانفصال(١٩١٨- ١٩٢٠):**

إن تاريخ لبنان منذ تقسيم جبل لبنان إلى منطقتين في نظام القائم قاميتين (حكومتين عسكريتين طائفيتين)، الذي فرض على لبنان منذ عام ١٨٤٢، وحتى الانتداب الفرنسي عام ١٩٢٠، كان يتميز بالصراع الطائفي على الحكم[١]. فمنذ ذلك الحين، لم تعد التحالفات الإقطاعية ما يميز العلاقات السياسية والاجتماعية، وإنما الانتماءات والاعتبارات الطائفية التي تقوم على الممارسة السياسية المستندة إلى الرابط الديني أساساً [٢].

فكان للفرنسيين بعد احتلال لبنان وانهيار السلطة العثمانية فيه أن يصنعوا فيه المشروع السياسي الذي ينسجم والمصالح الفرنسية في المنطقة تبعا لاتفاقية سايكس _ بيكو السرية عام ١٩١٦، وخلافا لمراسلات الشريف حسين – مكماهون[٣]. وعلى ما يبدو، أن المشروع السياسي الفرنسي في البداية، الذي كان يستهدف "**إخضاع كل من سورية ولبنان كدولة اتحادية على أساس اتحاد (كونفدرالي) أو (فدرالي) تحت سلطة الانتداب الفرنسي**"، كان يمثل وجهة نظر الجمعيات الكولونيالية وغرف التجارة الباريسية وغيرها بالنسبة لمستقبل سورية[٤].

وفي هذا السياق، كان تحرك بعض الجمعيات اللبنانية في باريس، ذات التوجه الوحدوي مع سورية، في مؤتمر الصلح في فرساي بباريس (١٨ كانون الثاني ١٩١٩– ٢١ كانون الثاني ١٩٢٠) ولكن استناداً لأسس وتصورات مغايرة نسبياً لمشروع الأمير فيصل الوحدوي، لاسيما الجمعية المركزية السورية في باريس،برئاسة شكري غانم، التي كانت تعارض فكرة ضم لبنان إلى الدولة العربية، بل كانت تدعو للوحدة السورية تحت الحماية الفرنسية[٥]. بيد إن موظفين كبار في وزارة الخارجية الفرنسية، وقوى أخرى من خارج الوزارة، كان لهم في هذه المرحلة، وجهة نظر مغايرة لتلك التي تمثلها الجمعيات الكولونيالية وغرف التجارة، مما يعني وجود سياسات فرنسية – بالنسبة إلى مستقبل لبنان– وليس سياسة فرنسية واحدة[٦]. فقد انتشرت

الأحزاب والتنظيمات ذات التوجه الوحدوي مع سورية، فضلا عن أحزاب وتنظيمات وشخصيات سياسية ومجتمعية ذات توجه لبناني مستقل تواجه التيار الداعي لضم لبنان إلى سورية، وكانت تراهن في صراعها مع التيار الوحدوي على مجمل العوامل الداخلية في لبنان، وعلى متغيرات تتصل بعوامل النزاع الانكليزي – الفرنسي في المنطقة، وعملت بنوع خاص على التأثير في القرار الفرنسي، على مستوى وزارة الخارجية ومواقع النفوذ الأخرى(٧).

وكان قد حدث تسابق بين الفرنسيين من جهة، وقوات الأمير فيصل العربية، بعد دخولها دمشق وإقامة أول حكومة عربية عسكرية فيها في الأول من تشرين الأول ١٩١٨، وما استتبع ذلك من انهيار للسلطة العثمانية في بيروت،التي استسلم واليها إسماعيل حقي بك وسلم مقاليد الأمور فيها إلى عمر الداعوق، الذي أعلن بدوره عن تأييده للحكم الجديد في دمشق ورفعت الأعلام الشريفية على المباني العامة. فمنذ وصولهم إلى بيروت في عام ١٩١٨، دأب الفرنسيون على مواصلة توطيد سلطتهم في لبنان، فأعادوا تنظيم مجلس إدارة جبل لبنان القديم، الذي تركه العثمانيون خلال الحرب، وعينوا على رأسه حاكماً فرنسياً. أما ولاية بيروت فقد خضعت لإدارة خاصة تحت أشراف فرنسي للسيطرة على موانئ بيروت التي كانت تسكنها أغلبية المسلمين السّنة(٨). وعملوا على التلاعب بالخلافات الطائفية، فأوهموا المسيحيين أنهم جاءوا لمساندتهم في مواجهة الأغلبية الإسلامية،الأمر الذي أثار حفيظة الوطنيين اللبنانيين، من مسيحيين ومسلمين، وكان الأهالي منقسمين على اتجاهين(٩):

- اتجاه المسلمين الذي يضم مسلمي الساحل والأقضية الأربعة (بعلبك، والبقاع، وحاصبيا وراشيا)، وكان هدفهم تحقيق الاستقلال الكامل، للتخلص من التدخل الأجنبي، وكانوا يؤيدون الأمير فيصل ابن الشريف حسين.

- اتجاه المسيحيين والذي كان يضم سكان جبل لبنان، وكان هدفهم الاستقلال في ظل حماية فرنسية، وضمان فصل لبنان عن بقية المنطقة، مع إرجاع المناطق التي خسرها جبل لبنان مع إعلان بروتوكول ١٨٦١.

ولم يلبث الصراع إن اندلع بين الاتجاهين داخليا وخارجيا، فقد تأزم الموقف داخليا اثر احتجاج الفرنسيين على المظاهرات التي خرجت في بيروت ترفع علم الدولة العربية (الشريفية) لبضعة أيام، بعد تحرير المدينة وتفاقم موجة السخط ضد ما يضمره الحلفاء من دوافع ونوايا، إلى إن تدخل الفرنسيون لاستبعاد مظاهر الدولة العربية على امتداد الساحل اللبناني لإيجاد حالة من الاستقرار قبل الشروع بالتسوية النهائية خلال مؤتمر الصلح في باريس[١٠].

وعليه فقد عارضت فرنسا قبول تمثيل فيصل لوالده الشريف حسين في مؤتمر الصلح، بعد وصوله إلى باريس في ٦ كانون الثاني ١٩١٩، قادما من لندن[١١]. ولم يتغير موقف فرنسا من الأمير فيصل، إلا بعد تدخل اللورد غورزون (Gurzon)، والذي على إثره تم قبول تمثيل الحكومة العربية في مؤتمر الصلح بالأمير فيصل و رستم حيدر[١٢].

في حين اختار مجلس أدارة جبل لبنان في كانون الثاني ١٩١٩، وفدا من أعضائه لتمثيله في مؤتمر الصلح، وتقديم المطالب الآتية[١٣]:

١- توسيع حدود لبنان بضم المناطق التي سلخت عنه في العهد العثماني.
٢- الاعتراف باستقلاله التام وبحقه في اختيار النظام الذي يناسبه.
٣- تكوين مجلس نيابي منتخب على وفق مبدأ التمثيل النسبي.
٤- تقديم فرنسا المساعدة اللازمة لحكومته، ومساندة استقلاله.

وبعد عرضه القضية العربية، طلب الأمير فيصل من المؤتمر القبول بتشكيل دولة عربية متحدة تحت لواء دولة الحجاز، مع الاعتراف بامتيازات جبل لبنان، وحق فرنسا في حمايته، واعترف بخصوصية فلسطين، وبالوضع المميز لانكلترا في العراق(١٤).

لكن تنازل الفرنسيون عن ضم الموصل إلى منطقة نفوذهم لانكلترا التي لم تتردد في قبولها، مقابل إطلاق يدها في سورية ليتاح لها إسقاط الحكومة العربية التي أسسها الأمير فيصل بعد تحريره دمشق، وذلك نتيجة لما عرف باتفاق لويد جورج (L. George) رئيس الوزراء البريطاني، وجورج كليمنصو رئيس الوزراء الفرنسي في كانون الأول ١٩١٨، أربك مؤتمر باريس وأوصل التناقض بين الأمير فيصل وفرنسا إلى المأزق، لاسيما بعد موقف الحياد الذي أعلنته انكلترا(١٥). وفي محاولةٍ منه لتهدئة ردة فعله على هذا الاتفاق، استدعى لويد جورج الأمير فيصل ونصحه بقبوله حتى يكون على صلة مباشرة بفرنسا التي لا بد له من التفاهم معها بعد مقاطعة الولايات المتحدة لمؤتمر الصلح(١٦).

وبينما كان فيصل يتفاوض في الخفاء مع السلطات الفرنسية في باريس، بواسطة رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو، كان هم حل المسألة السورية، على نحو يتفق مع مصالح الهيمنة الفرنسية على السواحل السورية، قد اخذ يطرح نفسه بإلحاح على الأوساط النافذة في وزارة الخارجية الفرنسية(١٧). وكانت بادرة الفرنسيين في تعيين، احد كبار دعاة الاستقلال اللبناني المحامي الماروني اللامع **أميل ادّه**(١٨)، مستشارا للمفوض السامي في بيروت، قد أظهرت منذ البدء، نوع السياسة التي يريدون انتهاجها في لبنان، وارتأوا لذلك إن يستعينوا بالموارنة لكي يقيموا "دولة لبنانية موسعة" تستخدم للضغط على الحكومة العربية في دمشق، تحقيقا للمطالب التي كان ينادي بها دعاة الاستقلال اللبناني من الموارنة، الذين أرسلوا وفدا برئاسة البطريرك الماروني الياس الحويك في تشرين الأول ١٩١٩ إلى باريس للمطالبة باستقلال لبنان وتوسيعه منفصلا

عن سورية، وليعرض وجهة نظرهم تلك على عصبة الأمم في مؤتمر الصلح، التي لخصها الوفد بالنقاط التالية[١٩] :

(١) الاعتراف باستقلال لبنان الذي أعلنته الحكومة اللبنانية في ٢٠ أيار ١٩١٩.

(٢) إعادة تكوين (الكيان اللبناني) في حدوده الطبيعية والتاريخية.

(٣) مساعدة فرنسا لتحقيق هذه الأماني. مع مراعاة تطبيق القوانين الدولية على الألمان والأتراك لجعلهم يدفعون ثمن الجرائم المرتكبة في لبنان خلال الحرب، وضرورة تقديم العون للبنانيين المتضررين من هذه الحرب[٢٠].

وهنا يتفق الباحث مع ما ذهب أليه كمال صليبي من إن "المصالح الفرنسية والمارونية قد تلاقت آنذاك...لان فرنسا كانت بأمس الحاجة إلى (لبنان مسيحي) صديق كمركز لسياستهم في المنطقة، وكان الموارنة وسواهم من مسيحي لبنان يشعرون بحاجة إلى الحماية الفرنسية ضد مطامح القوميين العرب في الوحدة الشاملة"[٢١]. وبدت هذه الحماية ضرورية،على نحو خاص، في الأعوام الأولى التي تلت انتهاء الحرب العالمية الأولى، وقت كان الأمير فيصل وحكومته العربية في دمشق يسيطرون على المنطقة الشرقية من سورية، وينادون بوحدة سورية العربية بحدودها الطبيعية[٢٢].

فكانت مهمة فرنسا سهلة وفق هذا المنظور، انطلاقا من واقع جبل لبنان بعد الحرب، إذ كانت الحرب قد خلقت أجواء من الخوف بين الأهالي،، وخاصة في مناطق الجبل المسيحية، بعد إن تحمل لبنان، طيلة أربعة أعوام مصاعب جمة، وفقد قرابة نصف سكانه بفعل المجاعة التي نفذت بتنظيم دقيق من قبل السلطات العثمانية، التي سخرت لبنان للمجهود الحربي خلال الحرب، وبتأثير الأوبئة[٢٣]. حيث شكلت الزراعة التجارية "الوحيدة الجانب" المصدر الاقتصادي

الوحيد تقريبا لسكان الجبل، الذي هددته الأزمة الاقتصادية القاتلة في أثناء الحرب، ومظاهر المجاعة جميعها،التي كانت من وجهة نظر هؤلاء نتيجة "تآمر الأتراك – المسلمين – ضد المسيحيين"[٢٤]. ولما عقد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، أرسلت إلى رئاسته عدة برقيات ومذكرات تضمنت رفضاً قاطعاً لتقسيم البلاد السورية، وأرسلت مذكرات احتجاج على مواقف البطريرك الماروني الياس الحويك الذي طالب بفصل لبنان عن سورية وضم الأقضية الأربعة إليه[٢٥]. وفي مقابل ذلك، كان التيار "المسيحي المتشدد" في دعوته لاستقلال لبنان عن كل وحدة مع الداخل السوري يزداد تخوفه من تصاعد نفوذ القوى الداعية للوحدة السورية في دوائر السياسة الفرنسية، وكان هذا التيار يتخوف من أمكانية الاتفاق بين فيصل والفرنسيين على حساب برنامجه. خاصة وان فيصل عاد من مؤتمر الصلح في أواخر نيسان ١٩١٩، إلى دمشق وألقى فور عودته خطاباً أعلن فيه "إذعان الحلفاء لمطالبه باستقلال سورية الطبيعية ووحدتها"[٢٦].

لذا عندما دخل الجيش العربي بقيادة الأمير فيصل بيروت وجبل لبنان، بادرت السلطات العسكرية الفرنسية بتقديم المساعدات من مؤن ومستلزمات، وقامت بدعم مشاريع رجال الدين الفرنسيين في المستشفيات والمستوصفات ودور الأيتام، ونتيجة لكل ذلك لم تزد حظوة فرنسا عند موارنة الجبل فحسب، وإنما ترابطت بشكل قوي في وعيهم، فكرة وشخصية وصورة لبنان مسيحي موالٍ لفرنسا بزعامة البطريرك الياس الحويك[٢٧].

ولم يكن الفرنسيين يجهلون العقلية اللبنانية، فقد حرصوا منذ البدء على تكريس الطائفية – السياسية، التي أرسى قواعدها النظام الأساسي لنظام المتصرفية عام ١٨٦١ وتعديلاته عام ١٨٦٤[٢٨]. ومن ثم كانت استثارة الطائفية ركيزة أساسية في سياستهم الداخلية، عرفوا من خلالها كيف يستغلونها في حقب حرجة من تاريخ حكمهم في لبنان، فزادت اللبنانيين فرقة وتشرذماً

وانقساماً[٢٩]. وانطلاقاً من ذلك قامت حركة شعبية في المناطق المسيحية المختلفة تجسدت في مجموعة من العرائض والمظاهرات والبرقيات، وكلها كانت تؤكد على استقلال لبنان، وتوسيع حدوده، وبعضها يطالب بالوصاية الفرنسية[٣٠].

وكان الأمير فيصل بما يمثله من ثقل سياسي واجتماعي بين المسلمين، يُعد هو صاحب المشروع الأساسي الداعي إلى وحدة سورية خلال المدة ما بين ١٩١٨– ١٩٢٠. وبالتالي كانت أغلبية النخب الإسلامية في لبنان بين ١٩١٨– ١٩٢٠، تقف إلى جانب الحكومة العربية في دمشق، ومنهم رياض الصلح[٣١]، وهو بيروتي سني من وجهاء العوائل البيروتية، الذي كان من بين الذين بايعوا فيصل ملكاً على سورية، ومختار بيهم وعلي سلام وعمر الداعوق، الذين كانوا من مؤيدي الدعوة الفيصليه، فضلا عن تأييد قسم كبير من سكان مدينة بيروت الانضمام إلى "الدولة الشريفية"[٣٢]. وفي المدة ذاتها، كان الوضع الداخلي في لبنان يمر بمرحلة توتر شديد فقد انفجر الصراع بين مختلف الاتجاهات السياسية المحلية وبرزت مواقف مضادة متناحرة كثيرة.

فمن جهة كان الاتجاه القومي العربي السائد على الساحل وداخل البلاد، وفي أوساط الجماهير الإسلامية على وجهة العموم، يتهم فيصل بالتخلي عن المطالب القومية وباع البلاد لفرنسا في مفاوضاته مع كليمنصو، ومن جهة أخرى كان الاتجاهان اللبناني– الفرنسي، والسوري– الفرنسي، يشنان الهجوم على فيصل ويتهمانه بمحاولة احتلال لبنان وسورية وهو الغريب عنهما[٣٣]. من ناحية أخرى، وقع وجهاء بيروت السنة ووجهاء شيعة من الجنوب عرائض تطالب بتنظيم سورية على أساس الكانتونات ذات الشكل الديمقراطي في إطار سورية الفدرالية، وقد جاء في جريدة الحقيقة التي كانت تعكس وجهة النظر الإسلامية "نريد الاستقلال ووحدة سورية.. لبنان كان عثمانياً وحرره فيصل كما حرر سورية كلها فلا مناص من بقائه ضمن سورية"[٣٤].

غير إن وثائق وزارة الخارجية الفرنسية المؤرخة في ١٩ أيار ١٩١٩، تشير إلى إن المسلمين كانوا منقسمين إلى فريقين: من جهة، الأكثرية العظمى التي كانت تؤمن بضرورة إبقاء سورية موحدة ومستقلة تحت رعاية فيصل. ومن جهة أخرى، ثمة فريق أخر يؤمن بوحدة سورية الكبرى على أساس الكانتونات المرتبطة اقتصادياً وسياسياً بالوصاية الفرنسية[٣٥].

أما "الشيعة" في وثائق الخارجية الفرنسية، فلم يكن لهم موقفا معلناً، باستثناء الإشارة إلى إن كامل الأسعد وهو رئيس حزب "الأكثرية الشيعية" في جبل عامل كان يميل للحكم الفيصلي[٣٦]. في حين يورد تقرير انكليزي لوزارة الخارجية البريطانية أن ثمة مظاهر تمرد شيعية ضد فرنسا[٣٧]. ففي سياق الاحتلال الفرنسي ظهرت المجموعات المسلحة في جبل عامل كرد فعل طبيعي بعد فشل كل المحاولات السياسية الرامية الى تحقيق طموحات سكان جبل عامل الطامحة نحو الاستقلال والوحدة، وكان نشاط هذه المجموعات المسلحة مسلطاً، على نحوٍ خاص، على قوات الاحتلال الفرنسي والقوى المحلية المساندة له[٣٨].

واستمر تحدي الجماعات المسلحة الشيعية في جبل عامل ضد الوجود الفرنسي ومشاريعه الطائفية في المنطقة، التي لم يتجاوب معها إلا أقلية ضئيلة من القادة الإقطاعيين من جبل عامل من طلاب المناصب والمنافع، الذين استمالهم الفرنسيين، لكن عمل تلك الجماعات، التي كانت تجسد تطلعات الأهالي في جبل عامل المعادين للاحتلال الفرنسي، لم يكن منضبطاً، بالرغم من أنها كانت متفقة كلها،على وجهة العموم، على مبدأ مقاومة الاحتلال الفرنسي؛ لأنها كانت عاجزة عن صياغة خطة عمل واضحة حول توزيع المهام والانضباط المطلوب، الأمر الذي أفسح المجال أمام بعض أعمال التدمير والسلب والنهب، التي أدانها الزعماء الشيعة[٣٩].

الأمر الذي يفسر، من وجهة نظر الباحث، تقييم وزارة الخارجية الفرنسية لموقف الطائفة الشيعية، الذي كان يعتمد بالأساس على مواقف بعض الزعماء (الإقطاعيين) الذين كانوا يرون

في أعمال تلك الجماعات ضد قوات الاحتلال الفرنسي خطراً على مصالحهم الشخصية، وهم لا يمثلون إلا أقلية انتهازية يمكن إن توجد في داخل كل امة أو طائفة؛ وعلى حملة التشهير التي دأبت جريدة (البشير) المقربة من الفرنسيين على متابعتها ضد الطائفة الشيعية وقُراها الرافضة للوجود الفرنسي. إذ وصفتهم بالتعصب و"السرقة"، و"بأن الاستقلال عندهم هو رفض كل أجنبي لأنهم بدونه يبقون كما كانوا الأرض لهم والرجال لخدمتهم وتلبية أوامرهم"[٤٠].

وبالرغم من الضغط الذي كان يمارسه الأمير أمين ارسلان ومصطفى بيك حمادة على الدروز في الشوف، فإن هؤلاء كانوا يقفون موقفا حذرا، باستثناء بعض قرى الباروك حيث كان قسم من السكان يظهرون ميولاً "شريفية" [٤١].

ومع وصول الهيأة الأمريكية للجنة الدولية حول الانتداب، التي اشتهرت باسم لجنة كنغ – كراين الأمريكية، إلى سورية وفلسطين لتقف على رأي القادة وشعوب المنطقة، أعلن المؤتمر السوري العام المنعقد في ١٧ حزيران ١٩١٩ باسم كل عرب سورية وفلسطين تأييده لوحدة سورية الطبيعية وحريتها واستقلالها، بدون أي شكل من أشكال الوصاية أو الانتداب، وأكد رئيس المؤتمر السوري هاشم الاتاسي للجنة التحقيق هذه المطالب عندما اجتمع بها في دمشق في تموز ١٩١٩، مع وفد مكون من عشرين نائباً من مختلف المناطق السورية. وعمليا، كان ذلك الإعلان يخالف المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم التي كانت تعد سورية جزءاً من الأمم التي بحاجة إلى انتداب[٤٢].

وبعد فشل اتفاق فيصل – كليمنصو في ٦ كانون الثاني ١٩٢٠، الذي اعترفت فرنسا بموجبه، بحكومة فيصل العربية في دمشق، شرط أن تعترف هذه الأخيرة بأولوية المساعدة الفرنسية، وجد الأمير فيصل نفسه أمام أرادة عامة مصممة على تحقيق الاستقلال الكامل، ومعادية لهذا الاتفاق. فما كان منه إلا أن تجاوب مع تطلعات هذا التيار العام، الذي كان جارفا

حينما دعا فيصل المؤتمر السوري العام إلى الانعقاد في دمشق في ٣ آذار ١٩٢٠، الذي شكل أول سلطة تشريعية سورية معاصرة في دمشق، واتخذ قرارا بالإجماع في ٧ آذار، نص على إعلان (استقلال سورية بحدودها الطبيعية)، واختيار الأمير فيصل ملكاً دستورياً على رأسها، كما تقرر فيه نظام اللامركزية بالنسبة لإدارة بلاد الشام المتحدة المستقلة، على أن "**تراعى أماني اللبنانيين في كيفية أدارة بلادهم وضمن حدود ما قبل الحرب، وبعيدا عن أي تأثير أجنبي**"[٤٣]. فسارعت كلا من انكلترا وفرنسا إلى التنديد بهذا القرار، في حين حرص الجنرال غورو، الذي وصل بيروت في تشرين الثاني ١٩١٩، على ضمان عدم تنفيذ هذه القرارات ميدانيا[٤٤].

ويجب التذكير هنا، إلى إن معظم اللبنانيين الذين حضروا هذا المؤتمر كانوا يمثلون "المسلمين السنة" في مدينتي طرابلس وبيروت، الذين كانوا يعدون من اكبر المذاهب الإسلامية عددا على طول الساحل اللبناني وفي مدنه، مع بعض الروم الأرثوذكس، الذين لم يكونوا في الخط الموالي لفرنسا، بل كانوا اقرب إلى الخط العربي، وقد أيدت غالبية الوفد اللبناني فكرة الضم إلى الدولة العربية[٤٥]. وعليه يمكننا القول، إن إعلان سورية بحدودها الطبيعية عن استقلالها ومناداتها بالأمير فيصل ملكا عليها في اجتماع المؤتمر السوري العام المنعقد في الثامن من آذار ١٩٢٠، قد أثار انقساما عميقاً بين اللبنانيين.

فبينما مال المسلمون إلى الانضمام إلى الدولة العربية بصورة واضحة وصريحة، اختارت الطوائف المسيحية، باستثناء الروم الارثوذكس، الانتداب الفرنسي وانتشر السخط في بعض الأوساط المارونية واستطاعوا أن يقنعوا عددا من أعضاء مجلس أدارة جبل لبنان، وهو المجلس الذي أعاد الفرنسيون تشكيله استناداً للأسس نفسها التي كان موجودا عليها في عهد المتصرفية، للاجتماع في بعبده بعد يومين من انعقاد المؤتمر السوري العام في دمشق. وأعلنوا استقلال لبنان في ظل الانتداب الفرنسي، ورفعوا علما خاصا بالبلاد وأرسلوا برقية إلى رئيس الوزراء الفرنسي

مليران (Millerand) ليتأكدوا من أن الحكومة الفرنسية لم تغير موقفها إزاء المسألة اللبنانية، فأكد ميلران بدوره، على إن الوعود التي قطعتها حكومته في وقت سابق إلى البطريرك الحويك ما زالت قائمة[٤٦].

لذلك ازداد التوتر نتيجة موقف انكلترا وفرنسا من مقررات المؤتمر السوري العام المنعقد في آذار ١٩٢٠. ولقد ازدادت حدة التوتر عندما صدرت القرارات المتعلقة بتوزيع الانتدابات التي اقرها مؤتمر مجلس الحلفاء الأعلى المجتمع في مدينة سان ريمو الايطالية في المدة ما بين (١٩- ٢٥ نيسان ١٩٢٠) للبحث في شروط الحلفاء للصلح طبقاً لمعاهدة سيفر، والمصادقة عليها بعد إعلان سورية استقلالها ومناداتها بالأمير فيصل ملكا عليها في المؤتمر السوري العام، بإعلان الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان، حسب مصالح الحلفاء، وبالرغم من احتجاج الحكومة العربية في دمشق. إذ صدم القوميون العرب بالنبأ، فيما استقبله "أغلبية المسيحيين" في لبنان بالارتياح[٤٧].

فعمت سورية سلسلة من الحوادث الدموية التي تطورت إلى انتفاضات شعبية كما حدث في دمشق والقدس، ولما ثار انصار فيصل "الفيصليون" في دمشق ضد هذا القرار أيدهم مسلمو لبنان في جبل عامل والبقاع، وعلى اثر ذلك حدثت أعمال عنف في لبنان، سمح الفرنسيون خلالها بتكوين عصابات في لبنان لإثارة الاضطرابات وتأجيج الخلافات الطائفية في المنطقة الشرقية، فقامت الفتن الطائفية بين المسلمين وبين الموارنة الذين يسكنون بينهم في عدد كبير من القرى، كما قام المفوض السامي الجنرال غورو والقائد الأعلى للقوات الفرنسية في سورية (١٩ تشرين الأول ١٩١٩- ١٩ نيسان ١٩٢٣) باتخاذ إجراءات عسكرية صارمة لقمع الثوار من مؤيدي فيصل وقاموا بمحاربة "الدعوة الفيصليه" بان شجعوا الدعوة اللبنانية الاستقلالية ونشروا بذور "الفكرة الفينيقية" بين الموارنة[٤٨].

وفي ظل تلك الأجواء المشحونة، شجع الجنرال غورو الانفصاليين في مساعيهم الناشطة لمنع دمج لبنان في سورية. فاحتج الأمير فيصل لدى غورو ان "إدخال المنافرة بين طائفتين عاشوا دهورا كالإخوان سيثير مشاكل جديدة ليس في مصلحة فرنسا أو من مصلحة السلم العام"، وطلب وقف تسليح العصابات بالأسلحة الفرنسية، وأصبح فيصل بعد ذلك نقطة تجمع لكل القوى المعارضة لفرنسا في سورية بما فيها لبنان[٤٩]. وعلى اثر ذلك اجتمع المؤتمر السوري العام في ١٣ تموز ١٩٢٠، وشجب ما قام به غورو، وكان من نتيجة إصرار القوى الوطنية السورية على رفض قرارات مؤتمر سان ريمو أن اتخذت فرنسا قرارًا بإعداد حملة عسكرية وإرسالها إلى بيروت استعدادًا لبسط حكمها على سورية الداخلية مهما كلفها الأمر، وإنهاء حكم فيصل وإخضاع سورية للسيطرة الفرنسية المباشرة. وقد ساعدها على الإقدام على مثل هذه الخطوة، أنها ضمنت من خلال الاتفاق العسكري المعقود بينها وبين بريطانيا، عدم معارضة الأخيرة على أعمالها في سورية، وكانت أخبار الحشود العسكرية على حدود المنطقة الشرقية في زحلة وقرب حلب تتوالى[٥٠]. ثم لم يلبث أن وجه قائد الحملة الجنرال غورو في ١٤ تموز ١٩٢٠، إنذاره المعروف باسم (إنذار غورو) إلى الحكومة العربية بدمشق بزعامة فيصل، التي باتت تتخذ من فرنسا موقفا عدائياً، طالبها فيه: "قبول الانتداب الفرنسي، والتعامل بالنقد الورقي الذي أصدره مصرف سورية ولبنان في باريس، والموافقة على تمركز الجيش الفرنسي على طول الخط الحديدي الحجازي وفي حمص وحماه وحلب، وإيقاف عمليات التجنيد الإجباري، ومحاولات التسليح، ومعاقبة من تورط في عمليات عدائية ضد فرنسا"[٥١].

وطلب غورو من فيصل قبول هذه الشروط كلها أو رفضها كلها، وحدد مهله لإنذاره تنتهي بعد أربعة أيام، وإذا لم يقبل فان العاقبة لن تقع على فرنسا وسوف تتحمل حكومة دمشق مسئولية ما يقع عليها، ولم يكتف غورو بذلك، بل انذر الحوارنة بقصف منطقة حوران بالقنابل، ودعاهم إلى تكليف فيصل بمغادرة حوران خلال مدة أقصاها ٣١ تموز[٥٢].

وفي ١٥ تموز ١٩٢٠، عقد المؤتمر السوري العام جلسة صاخبة، رفض بها الإنذار بجميع بنوده، وفي اليوم التالي عقدت الحكومة اجتماعا خاصا في القصر الملكي برئاسة فيصل، حيث ناقشت وضع الجيش وضعف عدده وعدته، ومال فيصل في الاجتماع وأغلب الوزراء لقبول الإنذار، عدا يوسف العظمة الذي أصرّ على القتال، وعند فجر الرابع والعشرين من تموز بدأت معركة ميسلون، وعند منتصف النهار ذاته توقف الجيش العربي السوري عن كل مقاومة وزحف الجيش الفرنسي باتجاه دمشق، وفي ٢٦ تموز، من العام نفسه استدعى الجنرال غوابة Goybet أعضاء الوزارة السورية إلى اجتماع ليعلن أمامهم إن الملك فيصل يتحمل مسؤولية ما اسماه بـ(الاضطرابات الأخيرة في سورية)، لذلك لم يعد معها من الممكن استمراره في حكم البلاد، لذلك لما رأى فيصل إن بقاءه سيتسبب بالخراب والدمار للحوارنة، وشعوره بضعف مركزه، اضطر فيصل إلى التفاوض مع الفرنسيين مباشرة وقام بتوقيع اتفاق مع كليمنصو، اعترف بموجبه بوضع لبنان تحت الانتداب الفرنسي واقر للدروز الذين يقطنون حوران قرب دمشق بحق الإدارة الذاتية، وبالرغم من أن الأمير فيصل كان قد أعلن قبوله بمبدأ الانتداب الفرنسي على لبنان،إلا أن التطورات اللاحقة ونظرة فرنسا إلى فيصل بوصفه "حليف بريطانيا" دفعت إلى نفيه وحل المملكة في ٢٨ تموز ١٩٢٠، بعد ثلاثة أيام من معركة ميسلون واحتلال العاصمة السورية دمشق[٥٣]. وهكذا كان تدخل فرنسا العسكري ضد الحكومة الفيصلية وإسقاطها في دمشق، قد استند بالأساس إلى حجة الدفاع عن استقلال لبنان الذي هددته تلك الدولة[٥٤].

وبالرغم من أن الجنرال غورو أمسك بقبضته على سورية بعد معركة ميسلون في تموز ١٩٢٠، لكن التوتر الطائفي لم يتوقف عند هذا الحد، بل زاد عندما جير نظام الانتداب الحكم في لبنان لصالح طائفة سياسية (الموارنة) والحق بها الطوائف الأخرى من أسلامية ومسيحية، والحق بدولتها مناطق جغرافية ذات أكثرية إسلامية (الجنوب، الشمال، البقاع) على وفق رؤية المفوض السامي الفرنسي الجنرال غورو، الذي اصدر قراره بالُرقم (٢٢٩) في ٣ آب ١٩٢٠،

بفصل الأقضية الأربعة (بعلبك، والبقاع، وحاصبيا وراشيا) عن سورية وضمها إلى ما يعرف بـ (دولة لبنان الكبير) ابتداءً مِنْ ٢ آب ١٩٢٠، وجعلها جميعاً دولة واحدة مستقلة باسم (دولة لبنان الكبير) تحت الانتداب الفرنسي في ٣١ أب ١٩٢٠ (٥٥).

وبتقسيم مناطق النفوذ الفرنسي إلى دويلات، أوجدت فرنسا كيان سياسي للبنان منفصل عن سورية عندما أعلن الجنرال غورو في الأول من أيلول ١٩٢٠ ولادة دولة لبنان الكبير، وعمد إلى تقسيم سورية ذاتها إلى دويلات طائفية، نجحت فرنسا بتحقيق القسم الأكبر من مشروعها الاستعماري الذي يضمن مصالحها في تقسيم المنطقة العربية بين القوى الغربية، وفق رؤية المفوض السامي الجنرال غورو (٥٦).

وبذلك نخلص مما تقدم، إلى إن المشروع الفرنسي القاضي بإخضاع كل من سورية ولبنان تحت الوصاية الفرنسية لم ينسجم والمتغيرات على ارض الواقع، لذلك ما لبث إن تحول بعدما جوبه بمعارضة من قبل الأمير فيصل والموارنة من جهة، وبريطانيا التي كانت تريد حصر نفوذ فرنسا في أضيق دائرة ممكنة، من جهة أخرى، إلى مشروع تأسيس دولة (لبنان الكبير) في صيف عام ١٩١٩، الذي جعل مشروع نابليون بونابرت (وطن قومي مسيحي في لبنان) يوازي ويماشي المشروع الصهيوني في المنطقة (وطن قومي يهودي في فلسطين) وذلك لقطع الطريق على مشروع بناء الدولة العربية الموحدة (٥٧).

- **انقسام اللبنانيين حول مفهوم الكيان (١٩٢٠– ١٩٣٦):**

بالرغم من فصل لبنان عن سورية في أول أيلول ١٩٢٠، غير إن اللبنانيين والسوريين الوحدويين استمروا في مطالبتهم وعملهم لوحدة البلاد السورية كما كانت، لاعتقادهم بمضار التقسيم من النواحي القومية والسياسية والتاريخية والاقتصادية والجغرافية وحتى اللغوية، ولهذا كانت القوى الوحدوية تقدم باستمرار للمندوب السامي الفرنسي مذكرات تطالب فيها بإعادة وحدة

سورية ولبنان[٥٨]. وفيما كان المسلمون في مطلع عهد الدولة اللبنانية الجديدة التي رعتها سلطات الانتداب الفرنسي، مشدودين إلى الوحدة مع سورية غير مبالين ببلورة دور لهم في الحياة السياسية اللبنانية والإدارة الجديدة، كان المسيحيون، والموارنة خاصة، يوطدون نفوذهم في الإدارة اللبنانية برعاية فرنسية تضمن لهم تفوقهم السياسي والاقتصادي[٥٩].

وكانت الدولة الجديدة قد عرفت باسم (دولة لبنان الكبير) على أساس إضافة مدن الساحل والبقاع وطرابلس والجنوب وسهل عكار إلى المنطقة التي كانت تعرف تاريخيا باسم متصرفية جبل لبنان، التي كانت تابعة للدولة العثمانية[٦٠].

وبينما رحب الموارنة بهذا المشروع، مع أنهم كانوا يدركون بأنه يعني ضم لبنان إلى فرنسا وليس استقلاله عنها، طالب سكان هذه المناطق، ذات الأغلبية المسلمة، وعلى امتداد أوائل العشرينيات بالوحدة السورية، والبقاء ضمن الدولة السورية الموحدة، وعارضوا فكرة الضم إلى لبنان عادين أنفسهم مظلومين في لبنان الكبير[٦١]. فقام أهالي طرابلس والملحقات في عام ١٩٢٢، بتوقيع عرائض يطلبون فيها إلحاقهم بمناطق سورية الداخلية لأنهم لم يروا فائدة من إلحاقهم في لبنان[٦٢]. وبعد وصول المفوض السامي الجديد الجنرال ويغان (Weygand) في عام ١٩٢٣، قّدم وجهاء المسلمين من أبناء الساحل مذكرة طالبوه فيها بإعادة الوحدة مع البلاد السورية لان "ألحاق الولاية البيروتية أو قسما منها وهما بيروت ولواء طرابلس في الساحل مع بقية البلدان المنضمة من الداخل بمتصرفية جبل لبنان تم بدون رضاء من الأهالي وبغير استفتاء، وفي ذلك كل المخالفة للإذاعة التلغرافية المرسلة في أوائل تشرين الثاني ١٩١٨ من ناظري – وزيري– خارجية فرنسا وانكلترا الصريحة بان البلاد والمقاطعات التي انسلخت عن الدولة العثمانية هي مستقلة وللأهالي الحرية التامة في تقرير مصيرهم.."[٦٣].

لكن فرنسا أهملت مطالبهم، وكانت على ما يبدو تريد أن تزيد عدد المسلمين في لبنان ليوجد ذلك توازناً طائفياً يترك البلد في حالة توتر دائم، وإضعاف مركز المسيحيين، وإيجاد الشعور الدائم لديهم بزيادة اعتمادهم على الحماية الفرنسية، والحد من ميلهم إلى اتخاذ خطة وطنية خاصة بهم، خاصة وان الفرنسيين كانوا يدعمون الموارنة في الفتن التي قامت في عدد من المناطق في لبنان بسبب ترحيبهم بتأسيس لبنان الكبير ومعارضة المسلمين له[٦٤]. حينها اختلف اللبنانيون حول "مفهوم الكيان" استنادا إلى خلفيات اجتماعية وتاريخية وانطلاقًا من نظرة سياسية تستوعب تراكمات الماضي وتحدد وجهة التطور في المستقبل، ولكن باتجاهات مختلفة[٦٥]. فالكيان هو "مساحة جغرافية عند فئة لا ترى في وجودها وتاريخها وشعورها وتطلعاتها إلا الامتداد الطبيعي والعضوي الوحدة السورية"، في حين إن الكيان عند فئة أخرى من اللبنانيين هو "نتاج تاريخي يشكل في حدوده الطبيعية بيئة حضارية هي في امتدادها الجغرافي حدود الوجدان القومي"[٦٦].

والكيان وفق هذين المفهومين هو تجسيد لأرث ثقافي يلزم الكائن في اجتماعيته وتاريخه بقيم ومفاهيم متمايزة عند كل من الفئتين. في حين إن مفهوم الكيان في علم السياسة هو "الإطار الحقوقي والمادي الذي يحتضن مجتمعا ذا حياة مشتركة، يواجه تحديات مشتركة، ويتطلع إلى مصير مشترك"[٦٧]. والكيان اللبناني، بهذا المعنى، ظاهرة يفتقدها الباحث في تاريخ لبنان القديم والوسيط، ولا يعثر على تجسيد ثابت لها في الحيز الجغرافي. وفعالية هذه القيم والمفاهيم لا تقف عند حدود الثقافة النظرية، وإنما تضفي على السلوك الفردي والجماعي نهجاً حياتياً، وعلى النشاط السياسي غاية محورية، تجلت بكل أبعادها ومفارقاتها مع إعلان الانتداب عن تأسيس (دولة لبنان الكبير) في عام ١٩٢٠، ومن ثم وضع الدستور في عام ١٩٢٦[٦٨].

ولما لم تكن المرحلة الممتدة ما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٦، إلا مرحلة انتقالية فرضتها ظروف دولية، على فرض أنّ الانتداب ظرفي في صيغته القانونية والدولية وممارسته السياسية، فهو بالتالي لم يلزم بعض اللبنانيين بالكيان اللبناني السياسي إلا مرحليا. لذا تجددت الاختلافات حول مفهوم الكيان في ماضيه وحاضره ومستقبله، والتي اتخذت اتجاهات عقائدية تخطت رجال السياسة والحكم لتعود إلى الواقع الاجتماعي– السياسي المنقسم على نفسه في ثنائية تاريخية حضارية راسخة في مفهوم الإنسان والمجتمع والكيان والتاريخ. فكان المسلمون، بوجه الإجمال ومعهم عدد قليل من المسيحيين على امتداد أوائل العشرينيات "لا يعترفون بأنهم لبنانيون"، بل كانوا يعدون أنفسهم مظلومين في لبنان الكبير، ويعملون على تبديل الكيان الذي أنشئ عام ١٩٢٠، ويطالبون بسلخ الأجزاء التي يشكلون اكثرية فيها وضمها إلى سورية[٦٩].

وفي الإطار ذاته، شددت جريدة العهد الجديد، في عددها الصادر في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٥ على إن "مسلماً واحداً لا يرضى ولن يرضى عن وحدة بلاده بديلاً، انه سوري ويسعى إلى وحدة سورية وهو استقلالي ويسعى بمختلف الطرق المشروعة لاستقلال سورية"[٧٠].

ولقد استمرت القوى الإسلامية والوحدوية تعبر عن رفضها الاعتراف بصيغة دولة لبنان الكبير حتى عندما حاول المفوض السامي هنري دي جوفنيل (H. De Jouvenel) في عام ١٩٢٦،إشراك جميع الطوائف اللبنانية في صياغة الدستور اللبناني المقترح للجمهورية اللبنانية، الذي كان قد أرسل إلى جميع الهيئات السياسية والدينية والزعامات الاجتماعية يطلب رأيها ومشورتها، لكن القوى الإسلامية والوحدوية امتنعت عن المشاركة في صياغة الدستور تعبيرا عن رفضها للواقع التقسيمي للبلاد السورية. وكان وجهاء المسلمين قد عقدوا اجتماعاً هاماً في دار جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت للبحث في الأسئلة الموجهة من اللجنة الدستورية بشأن الدستور اللبناني المقترح، الذي انتهى برفع مذكرة في ٥ كانون الثاني ١٩٢٦ تضمنت

رفض المجتمعين "بالإجماع" المشاركة في صياغة الدستور لان "الأمة الإسلامية لا تقر بلبنان الكبير" ومطالبتهم بالوحدة السورية، ومما جاء في المذكرة :"**وعليه قررت الطائفة الإسلامية في بيروت بالإجماع مغتنمة فرصة ورود الأسئلة الموجهة أليها من اللجنة الدستورية إن تعيد تثبيت احتجاجاتها السابقة على ألحاقها بلبنان ورفض الاشتراك بالأسئلة الموجهة أليها من اللجنة المشار أليها فيما يتعلق بسن الدستور اللبناني، وتؤيد وتكرر طلب الرجوع إلى ما كانت تحفظه لنفسها بشأن الالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية في كل وقت وزمان وعليه لم يعد من لزوم لإرسال مندوبين منها**"[٧١].

وأرسل مفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا في ٩ كانون الثاني ١٩٢٦، جوابه إلى رئيس المجلس النيابي موسى نمور بعدم الاشتراك في مسائل الدستور نزولاً على رأي أعيان ومفكري الطائفة ورأي جميع المسلمين. وفضلا عن ذلك، طالبت مؤتمرات وشخصيات سياسية واجتماعية ودينية في صيدا وطرابلس وبعلبك وجبل عامل بالمطالب نفسها التي صدرت عن اجتماع جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت، كما أعلن عمر الداعوق – نائب بيروت في المجلس النيابي – صراحة احتجاجه على استمرار فصل لبنان عن سوريا في جلسة ١٩ أيار ١٩٢٦ النيابية، عند طرح المادة الأولى من الدستور المتعلقة بحدود لبنان على بساط البحث[٧٢].

وكان عمر الداعوق نائب بيروت قد قدم الاحتجاج التالي: "..**لما كنا من ممثلي البلاد التي ألحقت بلبنان الصغير بدون استفتاء أهلها نحتج على المادة الأولى من القانون الأساسي ونطلب فصل البلاد التي ألحقت بلبنان الصغير أي القديم، وجعلها حكومة مستقلة إداريا واقتصاديا وسياسياً على إن يكون لها اتحاد مع لبنان الصغير والبلاد السورية**"[٧٣]. ففي الواقع كان الموقف من الدستور يبلور تنازع كتلتين، مسيحية وإسلامية، لهما كثافة عددية سكانية شبه متكافئة، جعلها توسيع رقعة لبنان بضم الأراضي منذ عام ١٩٢٠ في حالة توازن مضطرب.

وفي ظل هذا الجو المشحون كان النزاع والخلاف على أشده بين اللبنانيين أنفسهم، فبينما كان أصحاب الفكرة اللبنانية ينادون بلبنان مستقل، واستعادة حدوده الطبيعية مع وضع بيروت عاصمة له، والبقاع "أهراءً له" كما صرح بذلك الجنرال غورو، كان الوحدويون (العروبيون) في المقابل ينشدون حلم "أمة عربية" في حدود وطنٍ يربط لبنان بسورية المستقلة عن كل انتداب أجنبي[٧٤]. ومن هنا، من وجهة نظر الباحث، تبلور التناقض حول مفهوم الكيان وبرز الخلاف حول مفهوم الكيان الذي اتخذ خطا تصاعديا نحو العنف والاقتتال، لان المسالة أصبحت بالنتيجة للطرفين مسالة وجود وبقاء. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الانتداب الفرنسي لإقامة دولة تحت وصايته، بعد فرضه سياسة الأمر الواقع، غير إن اندلاع الثورة السورية الكبرى ما بين ١٩٢٥ و١٩٢٧، أعاد الخلافات بين اللبنانيين على واجهة الأحداث. لاسيما وان هذه الثورة التي عمّت مناطق سورية، امتدت إلى المناطق الملحقة بدولة لبنان الكبير، التي فصلت نهائياً عن سورية. فقد كانت الثورة فرصة بالغة الأهمية في نظرهم، وبالتالي لقد كانت تلك الثورة بمثابة الفرصة الأخيرة أمام أهالي هذه المناطق للتعبير عن تطلعاتهم إلى الاستقلال والاتحاد. تلك التطلعات التي كلفتهم غالياً، سواء على الصعيد الاجتماعي أم على صعيد التغيرات السكانية. وبذلك أتت الثورة كتعبير عن رفض أبناء تلك المناطق لمشروع فرنسا ألتقسيمي للمنطقة، ومحاولتها السيطرة على بلاد الشام عبر مشاريعها،مع الأخذ بنظر الاعتبار أن هذه المشاريع كانت قد دغدغت أحلام من كان يرنو للاستقلال، ومن حلم بدويلات طائفية، لكن تلك الحالة لم تكن عامة، لان الثورة عمت أرجاء لبنان الكبير وأغلب المناطق السورية[٧٥].

ففي تشرين الأول ١٩٢٧، عقد مؤتمر قومي في دمشق طالب بالوحدة السورية وشارك فيه عن بيروت عبد الرحيم بيهم وعبد الله اليافي، وعن طرابلس عبد الحميد كرامي، والدكتور عارف البيسار وعارف الرفاعي. وفي حزيران ١٩٢٨، عقد في دمشق (مؤتمر أبناء الساحل) ثانً برئاسة عبد الحميد كرامي وشاركت فيه وفود من مناطق – صيدا وجبل عامل ومن بيروت

وطرابلس ومن عكار وبعلبك ومن وادي التيم والبقاع واللاذقية وحصن الأكراد – وفي ٢٣ حزيران ١٩٢٨، انتهت أعمال المؤتمر بقرار أكد على ضرورة تحقيق الوحدة السورية، جاء فيه:"...**لما كانت القضية السورية قضية واحدة لا تقبل التجزئة والانقسام، ولما كان السوريون أمة واحدة تربطهم جامعة القومية ولا تفرق بينهم الأديان والمذاهب...**" وأهم ما جاء فيه[٧٦]:

- **يؤيد المؤتمر ميثاق البلاد الوطني ويطلب إلى الجمعية التأسيسية(٧٧)، تحقيق وحدة البلاد السورية بضم جبل الدروز والبلاد المسماة ببلاد العلويين والبلاد التي ضمت إلى لبنان القديم ١٩٢٠ من سورية، وذلك بوضع مادة خاصة في صلب الدستور تنص على إن سورية المؤلفة من البلاد المذكورة هي دولة واحدة مستقلة ذات وحدة سياسية لا تتجزأ وذات سيادة.**
- **يبلغ هذا القرار إلى صاحب الدولة رئيس الجمعية التأسيسية وبواسطته إلى فخامة المفوض السامي والى وزارة خارجية فرنسا والى عصبة الأمم.**

وبموازاة هذه القرارات من القيادات الإسلامية، قدمت عرائض من البقاع وراشيا تطالب بالوحدة السورية، ورفعت إلى المجلس التأسيسي السوري[٧٨].

هذا وقد أحدثت مقررات (مؤتمر أبناء الساحل) ردود فعل عنيفة في الأوساط اللبنانية والفرنسية، من وجهة نظر المؤرخ حسان حلاق، لسببين مهمين هما[٧٩]:

أولا: اشتراك أعضاء من مجلس النواب اللبناني في هذا المؤتمر، مما يشير إلى إن بعض ممثلي المسلمين في السلطة لم يكونوا راضين عن صيغة لبنان الكبير[٨٠].

ثانياً: مشاركة بعض الشخصيات اللبنانية من مختلف الطوائف والمناطق، مما يؤكد على أن الوحدة السورية لم تعد مطلباً إسلاميا بقدر ما أصبح مطلباً وطنياً، كما أصبح موضوع التخلص من فرنسا ليس مقتصراً على المسلمين، بل أصبح هناك مطالبون بتحقيق هذا الموضوع، وهم من القوى المسيحية الوحدوية.

- **الصراع السياسي وانعكاساته على الانقسام الوطني اللبناني:**

مع مجيء المندوب السامي العسكري الجنرال موريس ساراي (M.P.E. Sarrail) على سورية ولبنان عام ١٩٢٥، ظهرت بوادر المعارضة السياسية في لبنان، وكانت هذه المعارضة المحدودة تتجلى بشكل نسبي بين بعض الأعضاء في داخل المجلس التمثيلي(النيابي). وكان المندوب السامي الجديد، يتجاوب مع مطالب الوطنيين السوريين، التي تدور دائما حول محور الوحدة والاستقلال، والتي يتردد صداها في بعض الأوساط اللبنانية. وتلبية لمطالب التيار الجديد، أقدم الجنرال ساراي في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٥، على حل المجلس التمثيلي (النيابي). ولذلك عندما جرت الانتخابات في تموز، جاء إلى المجلس عددا من الممثلين (المندوبين) المتأثرين بأصداء الثورة في كل المناطق، بعد اندلاعها في جبل الدروز. أما أعداء الانتداب، من مسلمي لبنان ومسيحييه، من أنصار الأمير فيصل القدامى، فقد جرى نفيهم، وراحوا يواصلون مع السوريين المبعدين نشاطهم المعارض ضد فرنسا[٨١].

ومن المفيد أن نشير هنا إلى إن المجلس التمثيلي في عهد الانتداب، كان يمارس حقه غالبا في سحب الثقة من الحكومة التي كانت تجد نفسها مضطرة إلى تقديم استقالتها لرئيس الجمهورية، الذي كان يقبلها. ففي ٧ أيار ١٩٢٧، على سبيل المثال، استقالت وزارة أديب باشا بعدما صوت مجلس النواب على حجب الثقة عنها. وانطلاقا من الطابع الطائفي الواضح للدولة، وتعزيزا للسلطة التنفيذية في مواجهة مجلس كانت المعارضة فيه تهدد سلطة الانتداب تحت

ضغط القطاعات الإسلامية ونفوذ الدوائر التي كانت تتعدى حتى نطاق الأوساط المسيحية، في حال التجاوب مع أصداء الحركة السورية، سيجري تطوير دور رئيس الجمهورية تطويراً كبيراً، في مشروع التعديل الدستوري في ١٧ تشرين الأول ١٩٢٧،بالشكل الذي جعل من رئيس الجمهورية يعد الحكم الحقيقي في النزاع بين مجلس النواب والحكومة. وعلى هذا الأساس، جرى تعديل دستور الجمهورية اللبنانية المعلن في ٢٦ أيار ١٩٢٦، بقوانين دستورية في ١٧ تشرين الأول ١٩٢٧، و٨ أيار ١٩٢٩، وكان هذا الدستور قد وفر للجمهورية اللبنانية الفتية أربعة أعوام من الحياة الدستورية المنتظمة(٨٢).

فكان من الطبيعي في ظل التطورات أعلاه في الحياة السياسية، إن تتأثر المنافسة السياسية بين الفرقاء السياسيين في داخل لبنان في البيئة المحيطة وتجاذباتها، وبالعكس.

فما إن قدم الشيخ محمد الجسر اعتذاره عن تشكيل الوزارة في عهد رئاسة شارل دباس (١ أيلول ١٩٢٦ – ٢ كانون الثاني ١٩٣٤) حتى قامت المنافسة بين الشيخ بشارة خليل الخوري (١٨٩٠– ١٩٦٤)(٨٣)، الذي طلب منه الرئيس شارل دباس تشكيل الوزارة في عام ١٩٢٧، وبين أميل ادّه الذي شكل وزارته الأولى والأخيرة في تشرين الأول ١٩٢٩، وسرعان ما برز الخوري كمنافس عتيد لأميل اده بفضل حنكته السياسية من جهة، وصلته الحميمة بـ آل شيحا وانسبائهم آل فرعون الأثرياء، من جهة أخرى، بحيث سيطرت هذه المنافسة على الحياة السياسية اللبنانية حتى مطلع عهد الاستقلال"(٨٤).

إذ عكس أميل ادّه في تفكيره وجهة النظر المارونية الاستقلالية التقليدية، فشدد على ضرورة أيجاد الضمانة الخارجية الكافية لاستقلال لبنان، واظهر التخوف من "القومية العربية" ودعوتها إلى الوحدة بين دول المنطقة وخطورة العروبة على لبنان، وهو ما جعل الغالبية المسلمة من اللبنانيين تنفر منه. في حين كان بشارة الخوري أكثر واقعية منه، لكن لم يكن اقل تمسكا

باستقلال لبنان من ادّه. فوعى أهمية الوجود الإسلامي في لبنان وما يفرضه هذا الوجود من ضرورة التسوية، فلم يجد من الحكمة إن يندد بالقومية العربية، بالرغم من إن بشارة الخوري لم يكن قومياً عربياً، بل حاول جاهدا التوصل معها إلى اتفاق[٨٥].

وكان في وجهة نظره تلك، يعكس تفكير ميشال شيحا وغيره من كبار رجال الأعمال المسيحيين من (المتمولين) في بيروت، أمثال رياض الصلح، الذين وجدوا في البلاد العربية المجال الطبيعي لنشاطهم الاقتصادي، فأصروا على توثيق العلاقات معها، مع الإبقاء على تحفظهم تجاه فكرة الوحدة العربية[٨٦].

ولم يتخذ الخلاف المبدئي بين أميل ادّه وبشارة الخوري أبعاده إلا بعد عام ١٩٣٢، وذلك لان الصراع بين الغريمين المارونيين في عهد الرئيس شارل دباس، لم يكن ليتجاوز حاجز المنافسة الشخصية. لكن إعادة انتخاب شارل دباس رئيسا للجمهورية في ١٩٢٩، أشعل النزاع بين ادّه والخوري حتى بلغ ذروته في أواسط عام ١٩٣١، لان الزعيمان المارونيان كانا يتطلعان إلى خلافة شارل دباس في رئاسة الجمهورية في السنة التالية، عند انتهاء مدة رئاسته الثانية والأخيرة بموجب الدستور، فأصبح التنافس بينهما علنيا للفوز برئاسة الجمهورية[٨٧].

من الناحية السياسية، يعد عام ١٩٣٢، مرحلة مفصلية في تحديد طائفة رئيس الجمهورية. ففي إطار التنافس الفرنسي – البريطاني على لبنان والصراع الداخلي داخل المعسكر الماروني على السلطة (اده – الخوري) تجاذب الساحة السياسية ثلاثة اتجاهات:

الأول كان يصر على إن يكون المرشح لرئاسة الجمهورية مارونيا، فيما يوافق أصحاب الاتجاه الثاني على تولي مسلم رئاسة الجمهورية، حيث دعم اميل اده وموارنة آخرين ترشيح رئيس مجلس النواب (١٩٢٧– ١٩٣٢) الشيخ محمد الجسر للانتخابات الرئاسية عام ١٩٣٢،

تقديرا لموقف الشيخ محمد الجسر الايجابي من الكيان اللبناني الجديد عام ١٩٢٠، المخالف لموقف زعماء ووجهاء ومثقفين مسلمين ممن أعلنوا العداء للكيان اللبناني الجديد وتمسكوا بالوحدة العربية والسورية، مخالفين بذلك اتجاه البطريركية المارونية والمفوضية العليا الفرنسية، أما الاتجاه الثالث، فهو إصرار الشيخ محمد الجسر على التمسك بترشيحه كمسلم لمنصب رئيس الجمهورية، ومطالبا في الوقت نفسه بإحصاء سكاني لإظهار تفوق المسلمين العددي على المسيحيين[٨٨]. وعلى هذا الاساس شارك المسلمون بإحصاء عام ١٩٣٢، الذي أثبت خسارة المسيحيين لتفوقهم الديموغرافي الساحق الذي عرفوه في جبل لبنان، حيث حقق المسيحيون تفوقا طفيفاً على المسلمين بنسبة (٥١.٧ % مقابل ٤٨.٣ %) استناداً إلى إحصاء السكان الرسمي الوحيد عام ١٩٣٢[٨٩]. ولما كان للديمغرافيا الطائفية بعد أخر يتعلق بنصيب كل طائفة في مغانم النظام السياسي وارتباط ذلك بحجمها. فقد شهدت ثلاثينيات القرن العشرين مؤتمرات ومظاهرات طائفية للتعبير عن المصالح الطائفية.

فمنذ ذلك الحين، وبسبب عدم وجود الغالبية المطلقة، بدأ كل فريق يسعى لتعزيز عدد أفراد طائفته بطرق غير مباشرة. المسلمون من خلال المطالبة بتجنيس الأكراد وأهالي وادي خالد، والجانب المسيحي من خلال منح الجنسية اللبنانية إلى الأقليات المسيحية، والى الموارنة والأرثوذكس والكاثوليك القادمين من سورية. وبنمو الديمغرافيا الإسلامية، نشأ عند المسيحيين ما سمي بـ(عقدة الخوف) من الزيادة الديمغرافية للمسلمين، الأمر الذي جعل إميل اده يطالب أثناء الانتداب الفرنسي على البلاد بـ "لبنان صغير" ضمن حدود جغرافية تضمن للمسيحيين بمختلف طوائفهم الأكثرية العددية الساحقة حتى ٨٠ %. ومن ناحيتهم، وبالاستناد إلى تحول الديمغرافيا لمصلحتهم، طالب المسلمون بدورهم، بعد مقاطعة للإدارة في دولة لبنان الكبير، بمشاركة اكبر في السلطة لرفع الغبن اللاحق بهم، وللحفاظ على مصالحهم وشخصيتهم، سار الموارنة في خطة رباعية الأهداف حصلت على تأييد سلطات الانتداب الفرنسي ودعمها، فحواها[٩٠]:

١. **الإبقاء على النظام الطائفي – السياسي في لبنان والدفاع عنه.**
٢. **الاستحواذ على امتيازات تضمن لهم الإمساك بالبلاد والدفاع عن مصالحهم السياسية والاقتصادية بما أتوا من قوة.**
٣. **محاولة زيادة عددهم عن طريق تجنيس المسيحيين اللبنانيين المغتربين والمسيح العرب والأرمن.**
٤. **إيجاد "هوية لبنانية" تقوم على ميراث ثقافي وتاريخ خاص.**

وذلك انطلاقاً من اعتبار أن إنشاء لبنان المسيحي هو الذي يمكنه أن يؤمن للمسيحيين توازناً استراتيجياً مع المحيط العربي – الإسلامي، وخصوصا مع سورية. وهذا ما جعل سلطات الانتداب الفرنسي تعارض ترشيح الشيخ محمد الجسر لأنها "**لا تقبل إلا إن يكون رئيس الجمهورية مسيحياً**"، لان الحفاظ على الانتداب الفرنسي يقتضي ترسيخ هيمنة المسيحيين[٩١].

لكنها وخوفاً من وصول الشيخ محمد الجسر إلى كرسي الرئاسة عام ١٩٣٢، بعد إعلان ترشيحه لهذا المنصب، استدعى المفوض السامي بشارة الخوري وصارحه بتخوفه من إمكان وصول الشيخ محمد الجسر إلى الرئاسة وقال له "إن هذا الأمر يثير قلقه، لأنه يسلب الرئاسة من المسيحيين..."، لكن بشارة الخوري طمأن المفوض السامي إلى أنه هو الذي سيفوز في الانتخاب، حتى ولو اقترع بعض المسلمين إلى جانب الشيخ محمد الجسر، وإن تخوف المفوضية في غير موضعه"[٩٢]. ولهذا عندما قاربت ولاية الرئيس شارل دباس على الانتهاء أجمع الموارنة على المطالبة أن يكون رئيس الجمهورية المقبل مارونياً باعتبارهم أكبر الطوائف اللبنانية، ولكنهم انقسموا حول مرشحين هما: بشارة الخوري وإميل اده. في حين أثار المسلمون، الذين اعترفوا على ما يبدو بالأمر الواقع، من خلال التفاعل عملا وقولاً مع ترشيح الشيخ محمد الجسر إلى الرئاسة، وكانوا قد اندمجوا إلى حد بعيد في الحياة السياسية اللبنانية وإدارات الدولة

منذ أوائل عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، قضية حقهم في الوصول إلى الرئاسة الأولى، باعتبار أن الدستور اللبناني لا يحول دون ذلك[٩٣].

ويذكر محمد جميل بيهم رئيس (اتحاد الشبيبة الإسلامية) عن تلك الأحداث من عام ١٩٣٢، انه: "بمناسبة انتهاء مدة رئاسة شارل دباس للجمهورية في أيار ١٩٣٢، اعتقد المسلمون على اختلاف طوائفهم أن الإنصاف يقضي بإتباع المناوبة في اختيار الرئيس العتيد، وان من حقهم ترشيح احدهم لهذا المقام، بعد أن تربع فيه أخوانهم مرتين، خاصة وان الإحصاء الأخير أظهر مساواة أعدادهم بسواهم، وكانت هذه النتيجة قد عززت مطالب المسلمين التي ترمي إلى نيل حقوقهم في مرافق الدولة بنسبة ما عليهم من الواجبات، وعلى قدر عدد نفوسهم، وعززت فيهم الطموح إلى منصب رئاسة الجمهورية على طريق المناوبة.."[٩٤]. وهكذا برز ترشيح الشيخ محمد الجسر، والذي كان رئيساً لمجلس النواب، لرئاسة الجمهورية.

غير أن سلطات الانتداب عارضت هذا الترشيح وأفهمت صاحبه أن أوامر باريس تقضي بعدم السماح لمسلم أن يصل إلى رئاسة الجمهورية. وعندما عجز المفوض السامي اوغست هنري بونسو A. H. Ponsot (١٩٢٦– ١٩٣٣) عن إقناع الشيخ محمد الجسر بسحب ترشيحه، وأيقن أن أكثرية النواب ستصوت له، اصدر في ٩ أيار ١٩٣٢، وبتحريض من البطريرك الماروني، قراراً بحل مجلس النواب، ولإبعاد المرشح المسلم عن منصب رئاسة الجمهورية وبشكل رسمي، أصدر المفوض السامي هنري بونسو في ١٢ تشرين الأول ١٩٣٢، قراراً بتعليق الدستور اللبناني، الذي نص على تأكيد البنود الواردة في صك الانتداب، واجل الانتخابات الرئاسية، وجدد ولاية الرئيس شارل دباس إلى اجل غير مسمى، مدعياً إن سبب حل المجلس وتعليق الدستور إنما كان لأسباب مالية ولتوفير النفقات على الخزينة، في الوقت الذي كشفت فيه إذاعة كولونيا، الناطقة الرسمية باسم الحكومة الفرنسية، السر عن سبب ذلك التعليق،

فأشارت إلى "أن المفوض السامي علق الدستور ليمنع احد المرشحين غير المرغوب فيهم من الوصول إلى كرسي رئاسة الجمهورية في لبنان"[٩٥].

ولقد كانت حجة المفوضية الفرنسية لتلك الإجراءات هي :"انه لما كان رئيس الجمهورية السورية مسلماً، فمن المنصف أن تكون الرئاسة في لبنان لمسيحي"[٩٦]. غير إن هذا الأجراء من المفوض السامي، والملابسات السياسية والطائفية التي رافقت انتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانية عام ١٩٣٢، أحدثت في البلاد استياء وانقساما عاما، فزادت على أثرها نقمة المسلمين على الوصاية الفرنسية، فيما هب المسيحيون من أنصار بشارة الخوري للتنديد بما بدا لهم "طغياناً فرنسياً"[٩٧]. وأبدا المسلمون انزعاجهم من هذه السياسة، فدعت القوى الإسلامية إلى الاستياء من النهج الطائفي الذي كان ما يزال يسيطر على السياسة الفرنسية واللبنانية، فقد رفضت فرنسا والقوى الطائفية معاً وصول الشيخ محمد الجسر إلى منصب رئاسة الجمهورية رغم موالاته لفرنسا، لا لشيء إلا لأنه ينتمي إلى الطائفة الإسلامية، ولان الحفاظ على الانتداب الفرنسي يقتضي ترسيخ هيمنة المسيحيين، بالرغم من عدم تطرق الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦، إلى الانتماء الطائفي لمن يتولى هذا المنصب أو سواه، وكذلك لم يحدد دين معين للدولة اللبنانية[٩٨]. وعلى اثر ذلك عاد النشاط الوحدوي يظهر من جديد في دمشق وبيروت والمناطق الساحلية في عام ١٩٣٣، وفي ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٣، عقد في دمشق مؤتمر لدعاة الوحدة في منزل فارس الخوري، وهو مسيحي من أصل لبناني، شاركت فيه المدن الساحلية، كما وصلت إلى المؤتمر برقيات تأييد من مختلف المناطق الساحلية[٩٩].

وفي ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٣ عقد "مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة" في بيروت في منزل سليم علي سلام وبدعوة منه، في عهد المفوض السامي دي مارتل (C. De Martel) (١٩٣٦– ١٩٤٣)، واشترك في هذا المؤتمر وفود من بيروت وطرابلس وصيدا وصور وجبل

عامل والملحقات الساحلية، وبعد المناقشات والمداولات قدم المؤتمرون مذكرة إلى المفوض السامي تضمنت تأكيدات على مطالبهم الوحدوية السابقة، ومما جاء فيها :"سبق أن قدمنا لإسلافكم في مناسبات عديدة عرائض واحتجاجات أعربنا في كل منها عن عدم رضانا عن ضم بلادنا إلى جبل لبنان القديم، ورفعنا مرات عديدة لحكومة فرنسا الفخيمة والى جمعية الأمم مطالبنا، وبأننا نحرص جدا على إن نكون ضمن الوحدة السورية العامة التي لا حياة لبلادنا بدونها..." ثم لخص المؤتمرون مطالبهم في مذكرة تضمنت النقاط التالية[١٠٠]:

١. **لا يجوز تجزئة البلاد السورية إلى دويلات متعددة.**
٢. **أهالي الساحل والأقضية الأربعة يدفعون ٨٢ % من واردات الخزينة في حين يصرف منها ٨٠ % على جبل لبنان.**
٣. **المناصب العليا في يد أبناء جبل لبنان القديم، وهذا ما يتعارض مع مضمون الدستور. ومع الأخذ بنظر الاعتبار أن المسلمين لم يعترفوا بالدستور اللبناني، ولم يشاركوا في صياغته.** كما تضمنت المذكرة موضوع الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها لبنان، والهيمنة الفرنسية على الاقتصاد والجمرك، والشكوى من دور المخابرات التابعة للمفوضية الفرنسية، كما طالب المؤتمرون بإجراء استفتاء عام وحر.

ودعماً للمؤتمرين، رفعت برقيات التأييد من الشمال والجنوب والبقاع وبيروت إلى "مؤتمر الساحل" التي أكدت كلها على تأييدها لما جاء بالمذكرة أعلاه، كما أرسل هاشم الاتاسي[١٠١]، رسالة من دمشق إلى سليم علي سلام في كانون الأول ١٩٣٣، جاء فيها: "سيدي الرئيس...الكتلة الوطنية تؤيد طلب المؤتمر الساحلي السوري بالوحدة الشاملة والاستقلال... فالكتلة الوطنية .. ترجو المثابرة على العمل لتحقيقها بكل الوسائل المشروعة"[١٠٢].

وفي ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٤، قّدم وجهاء بيروت عريضة إلى وزير الخارجية الفرنسية (مسيو لافال) جاء فيها :"نحن الموقعين على هذه العريضة من الطائفة الإسلامية في بيروت والسواحل السورية اللبنانية نرى من واجبنا عرض الأمور الآتية: لقد شعر المسلمون غداة الاحتلال بان حكومة الانتداب نفرت إلى معاملة المسلمين في منطقة لبنان والأراضي الملحقة بها قهرا معاملة لا تنطوي على شيء من مبادئ العدل والمساواة..فأوجبت علينا الغرم ولخلافنا الغنم فمع كوننا ندفع المائة خمسة وستون من إيرادات هذه الدولة نرى خلافنا ينعم بالمأموريات العالية وعوضا عن ذلك فالسلطة المحتلة بسطت سلطانها على محاكمنا الشرعية وتسلطت على أوقافنا في حين أن في لبنان طوائف عديدة تتمتع بحريتها الكاملة واستقلالها الديني والطائفي التام لا اثر لتدخل أية سلطة زمنية في شؤونها الخاصة...هذه حالة المسلمين منذ خمسة عشر عاما في عهد السلطة المنتدبة بسطناها قبل اليوم ولفتنا في مواقف شتى إلى عواقبها الوخيمة وقد رسخ بالأذهان أن الطائفة الإسلامية سائرة إلى الاضمحلال بتأثير الضربات المتوالية التي تنزل عليها من السلطة القائمة. وان لا حياة لها في هذه البلاد"[١٠٣].

وأدت هذه الإحداث السياسية، فيما أدت، إلى نتائج عدة، منها[١٠٤]:

- إدراك المسلمين أن سلطة الانتداب وقوى مارونية دينية وسياسية، ترفض وتخشى وصول مسلم إلى منصب رئاسة الجمهورية[١٠٥].
- رفض المسلمين نتائج الإحصاء السكاني لعام ١٩٣٢، والذي أظهر تفوقاً مسيحياً طفيفاً عليهم، والادعاء أنهم متساوون مع المسيحيين، والمطالبة بالتالي بالمناصفة في مناصب الدولة.
- لكن أهم ما نتج عن تلك الإحداث هو تمأسس الطائفية – السياسية عملياً في مناصب الدولة اللبنانية الحديثة.

فعلى ما يبدو، قررت السياسة الفرنسية بصورة جازمة "مورنة" منصب رئيس الجمهورية، والمناصب العليا في الدولة، فعينت بعد الرئيس شارل دباس – وهو ارثوذكسي – حبيب باشا السعد وهو من زعماء الموارنة البارزين في ٣٠ كانون الأول ١٩٣٤، لمدة عام واحد، ثم بسبب مواقفه المؤيدة لفرنسا جدد له المفوض السامي الكونت دي مارتل سنة جديدة تنتهي في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦[١٠٦].

وفي الوقت الذي كان فيه المسلمون يطالبون بالوحدة السورية، كان فريق منهم قد بدأ بالانخراط في الحياة السياسية، وبالاعتراف بالدولة اللبنانية، فبعد ان تولى حبيب باشا السعد رئاسة الجمهورية، تم تكليف عبد الله بيهم، وهو من ينتمي الى اهم العائلات الاسلامية البيروتية، بين عامي (١٩٣٤– ١٩٣٦) بأمانة سر الدولة، وهو منصب يوازي منصب رئيس الوزراء[١٠٧].

ولما بلغت نهاية المدة الثانية من رئاسة الرئيس حبيب باشا السعد (٣٠ كانون الثاني ١٩٣٤– ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٦) دعا المفوض السامي مجلس النواب، في كانون الأول عام ١٩٣٥ لانتخاب رئيس للجمهورية خلفا لحبيب باشا السعد، لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتمديد، وحدد تاريخ العشرين من كانون الثاني ١٩٣٦، موعدا لانتخاب رئيس للجمهورية، وعندما حاول النائب أيوب ثابت الترشيح للمنصب الرئاسي، رفض المفوض السامي ذلك الترشيح بشدة، رغم موالاته الشديدة وتعصبه للفرنسيين،لأنه ينتمي إلى الطائفة البروتستانتية[١٠٨].

خلال ذلك، كان الصراع بين ادّه و الخوري قد عاد إلى سابق عهده، فطالب أنصار الخوري بعودة الدستور، وسموا أنفسهم بـ (الكتلة الدستورية)(١٠٩). وكان الصراع هذه المرة محصورا داخل الطائفة المارونية بين أميل ادّه وبشارة الخوري، ورأى الفرنسيون في الأخير المرشح الأصلح لرئاسة الجمهورية وقتذاك، لكنهم في الوقت نفسه فضلوا مساندة أميل ادّه على منافسه، لارتباطهم معه بعهود قديمة فرضت عليهم مساندته، ولأنهم اثروا التحفظ بعض الشيء

على أنصار الخوري من كبار المتمولين، لشعورهم ان هؤلاء كانوا يترقبون فرصة فوزه بالرئاسة لبسط نفوذهم، فكان النجاح من نصيب ادّه، وبالفعل فاز اميل اده بالمنصب الرئاسي وذلك بأكثرية ثلاثة أصوات لمصلحة ادّه، وتولى مهام الرئاسة في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦ ١١٠.

ومنذ بداية عهده (٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦ – ٤ نيسان ١٩٤١) اظهر اده تطرفا وتعصبا واضحاً ضد الاتجاهات العربية، في حين بقي بشارة الخوري في مجلس النواب زعيماً للمعارضة. فواصل مطالبته بإعادة الدستور كاملا، وألح على الشروع بالمفاوضات لعقد معاهدة بين فرنسا ولبنان تحل محل نظام الانتداب، وتكون شبيه بالمعاهدة التي عقدتها بريطانيا مع العراق في عام ١٩٢٧. كما سعى السوريون إلى الوصول إلى مثل هذا الاتفاق مع فرنسا، لكن عقبات كثيرة اعترضت ذلك[١١١].

وبعد التغييرات التي طرأت على السياسة الأوروبية في عام ١٩٣٦، نتيجة بروز المد الفاشي والنازي، وانطلاقاً من عوامل داخلية سورية ولبنانية من جهة، وداخل فرنسا من جهة أخرى، خاصة بعد وصول الاشتراكيين إلى السلطة، بدأت المشاورات لوضع معاهدة بين سورية وفرنسا في الأول من آذار، الأمر الذي شجع الكتلة الدستورية في لبنان على تقديم مذكرة إلى مجلس النواب اللبناني في ٣ آذار ١٩٣٦، تطالب فيها بإجراء مفاوضات مماثلة بين فرنسا ولبنان، تقوم مقام الانتداب، أسوة بسورية، وتطالب بإعادة الدستور كاملا غير منقوص[١١٢].

غير إن الظروف التي تلت انتخاب أميل ادّه رئيساً للجمهورية، أعطت الثنائية الحزبية التي أصبحت مع إطلالة عام ١٩٣٦ من صميم الحياة السياسية في لبنان، طابع الانقسام الوطني العميق بين اللبنانيين. ففي هذه المدة أبدى السلمون تخوفهم من مستقبلهم السياسي والاجتماعي بسبب ما لمسوه من تطرف وتمايز على كافة الأصعدة عموماً، وعلى الصعيد السياسي خاصة.

إذ لم يُعط المسلمين فرصة حقيقة وعملية للمشاركة في "العملية السياسية" في الكيان اللبناني الجديد، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن بعض القيادات والجماهير الإسلامية والقومية كانت لديها الرغبة للاعتراف بالكيان اللبناني والاندماج به، كما أسلفنا، شريطة توفر المساواة والعدالة بين مختلف الفئات اللبنانية، وهو ما كانت تشير أليه الطائفة الإسلامية صراحة في بعض الأحيان في العديد من مذكرات المؤتمرات الوحدوية، وعلى وجه الخصوص في مذكرة "مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة" في بيروت عام ١٩٣٣ [١١٣].

وبسبب قرب بدء المباحثات الفرنسية – السورية بشأن المعاهدة المقترحة، والإشاعات عن اقتراب مباحثات فرنسية – لبنانية مماثلة، تداعت القوى الحزبية والوحدوية من مختلف الطوائف الإسلامية والمسيحية إلى عقد "مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة" في منزل سليم علي سلام في المصيطبة في العاشر من آذار ١٩٣٦. ولما افتتح المؤتمر انتخب سليم علي سلام رئيساً له، ثم أوضح في كلمته بأنه تم وضع مشروع مذكرة لرفعها إلى المفوض السامي تتضمن مطالبة أبناء المدن والأقضية المنسلخة عن سورية بالوحدة السورية. وعليهِ يعتبر حسان حلاق،أن "مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة" عام ١٩٣٦، أخر مؤتمر وحدوي يطالب بقوة بضرورة تحقيق الوحدة السورية[١١٤].

ولقد اختلف موقف المسيحيين عن المسلمين من حيث التفكير السياسي والنشاط الحزبي. فقد دعم البطريرك انطون بطرس عريضة (١٨٦٣– ١٩٥٥) المطالب المسيحية في منطلقاتها التاريخية وأبعادها السياسية والاجتماعية، التي تلتزم طابعا عملياً هادفاً إلى تحرير الكيان واستقلاله كمرحلة جديدة في مسيرته التاريخية، ومن ثم بناء دولة الكيان، وتحديد طبيعة العلاقة المرتقبة مع سورية[١١٥]. وبعد طول صراع مع فرنسا حاول إنهاء الانتداب، وهو ما عده البعض (جرأة) من البطريرك عريضة، خاصة وان عدداً من الأطياف السياسية المارونية كانت معارضة

للانفصال عن فرنسا، التي كانت تسمى بـ"الأم الحنون"، وهو ما أدى تلقائياً إلى مزيد من الانفتاح على الشريك المسلم(١١٦).

غير إن الموقف السياسي للبطريرك عريضة وعطفه على المسالة السورية، لم يخرج عن خط "بكركي" التاريخي من قضية الوحدة والكيان اللبناني، وهو موقف المسيحيين عامة والموارنة خاصة، القاضي بتحقيق سيادة كل من البلدين وإقامة التعاون الصادق بحكم الجوار والمصالح المتبادلة(١١٧). ولم يدرك دعاة الوحدة موقف البطريركية هذا ألا بعد إن أدلى البطريرك عريضة بتصريح إلى الصحف في ٢٦ شباط ١٩٣٦، أعلن فيه المطالب التالية(١١٨):

١- استقلال لبنان بحدوده الحاضرة.

٢- رفع الحواجز الاقتصادية بين سورية ولبنان، على أن تضاف وحدة الأراضي اللبنانية.

٣- سن دستور يضمن للبنانيين، حكومة وأفراد وشعبا، الحريات البرلمانية.

٤- عقد معاهدة مع فرنسا ومعاملة لبنان بمثل ما تعامل به سورية.

٥- العمل على إدخال لبنان في عصبة الأمم.

وهو ما سوف ينعكس ايجابياً وبشكل مباشر على تباين المواقف في مؤتمر الساحل عام ١٩٣٦، بين أنصار الوحدة أو الاتحاد مع سورية وأنصار الكيان اللبناني.

- **من الانقسام الوطني إلى التوافق السياسي (١٩٣٧- ١٩٤٣):**

ما إن بدأت المفاوضات في بيروت بين السوريين والفرنسيين، حتى هب المسلمون اللبنانيون من دعاة الوحدة مطالبين مرة أخرى بفصل مدن الساحل والبقاع عن لبنان وضمها إلى

سورية[١١٩]. وفي العاشر من آذار ١٩٣٦ دعا سليم علي سلام[١٢٠]، إلى عقد مؤتمر ساحل ثانٍ في منزله، حضره وفود ما سمي بـ "البلاد المنسلخة عن الدولة السورية" التي لم يكن لها أي وجود تاريخي من قبل إن يتم تحديد خريطتها من قبل الفرنسيين، وفريق من جبل لبنان [١٢١].

وظهر في هذا المؤتمر خلافاً واضحاً بين أنصار الاتحاد وأنصار الكيان اللبناني، وكان قد تبين من المناقشات التي دارت بين المؤتمرين، إن "مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة" عام ١٩٣٦، قد تنازعته عدة اتجاهات سياسية يمكن تلخيصها على النحو التالي[١٢٢]:

الاتجاهات الإسلامية العربية الوحدوية: التي ضم شخصيات أمثال: سليم علي سلام والشيخ عارف احمد الزين، محمد جميل بيهم، الشيخ احمد رضا، الشيخ سليمان الضاهر، والذين كانوا يدعون إلى الوحدة مع سورية كخطوة أولى نحو الوحدة العربية.

الاتجاهات الإسلامية المعتدلة في موضوع الوحدة: وتضم، عادل عسيران، كاظم الصلح، وشفيق لطفي وسواهم، وهؤلاء امنوا بتطوير الصيغة اللبنانية.

الاتجاهات المسيحية الوحدوية: ممثلة بيوسف يزبك[١٢٣]، وفوزي برودويل، وسواهما.

الاتجاهات الحزبية السورية الوحدوية (إسلامية ومسيحية على السواء) وتضم شخصيات من الحزب القومي السوري الاجتماعي أمثال: صلاح لبكي، مأمون أحمد أياس، ونعمة تابت.

وبعد قراءة نص المذكرة وقع عليها رئيس وأعضاء المؤتمر باستثناء كاظم الصلح وعادل عسيران وشفيق لطفي. وقد أرسلت هذه المذكرة إلى المفوض السامي الكونت دي مارتل (١٩٣٣- ١٩٤٣) وتضمنت التأكيد على جميع مطالب المؤتمرات الوحدوية السابقة، وفي مقدمتها مؤتمر الساحل ١٩٣٣، وهي (السيادة والحرية التامتان والوحدة الشاملة)[١٢٤].

وبسبب حدوث بعض الانقسامات في وجهات النظر، اصدر كاظم الصلح كراس بعنوان (مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان) علل فيه أسباب رفضه التوقيع على مذكرة مؤتمر الساحل، ومشكلة الوحدة والانفصال في لبنان وموضوع "العروبة" و"اللبنانية"، وسوى ذلك من موضوعات مهمة. وقد اظهر كاظم الصلح فيه وعياً قوميا ولبنانياً ناضجاً وتحولا نحو الكيان اللبناني (الوطن اللبناني) بشكل عقلاني، ولمفهوم الوطنية اللبنانية، أقرب للميثاق الوطني لعام ١٩٤٣، على ما ذكر الرئيس تقي الدين الصلح[١٢٥].

فلم يكن كاظم الصلح في الحقيقة معارضاً لمبدأ الوحدة القائمة على أساس قومي، إنما معارضته كانت للوحدة القائمة على مبدأ طائفي أو ديني، بل انه كان لا يكتفي بالوحدة السورية، إنما أرادها وحدة عربية شاملة، وبذلك كان من أول المنادين بالوحدة العربية القائمة على مفهوم القومية العربية، وقد أكد ذلك بقوله:"أرمي إلى بناء وطن كبير يستطيع أن يحوي عناصر الحياة. سكانه يحبونه وأعداؤه يرهبونه، وليس هذا ميسوراً في الكيان اللبناني ولا في الوحدة السورية، بل هو قائم في مجال أخر أكثر اتساعاً وشمولاً....ذلك هو قوميتي العربية التي بها أدين وأعتز وفيها اطلب الفناء...فانا أريد وأحب أن تكون كل أرض سيسكنها عربي وطني وتربتي...أن وطني يمتد من بغدان إلى تطوان"؛ بل دعى إلى أن الوحدة يجب أن لا تتم بقرار من المفوض السامي ولا بالتظاهرات، وعبر عن ذلك بقوله :"نحن لا نريد أن نبني وطناً نصف سكانه أعداء له، وبكلمة أخرى نحن لا نريد أن يرغم إرغاماً فريق كبير من سكان الساحل على الانضمام إلى سورية وطن الوحدة. فمن الخرق أن تجدد التجربة التي حصلت في لبنان الكبير فجعلت من نصف سكانه أعداء له"[١٢٦].

ولقطع الطريق، على ما يبدو، على المؤتمرين أصدر المفوض السامي الفرنسي في ١٣ آذار ١٩٣٦، مرسوم رقم (٦٠ ل. ر) الذي اعترفت بموجبه فرنسا بوجود الطوائف الدينية

التاريخية في لبنان وتحديد عددها بسبع عشرة طائفة، بعدما كانت ست طوائف خلال عهد المتصرفية، وإضفاء صفة الشخص المعنوي على كل منها، وتخويلها حق التدخل تشريعياً[١٢٧].

وفي ١٤ حزيران ١٩٣٦، أرسل سليم علي سلام، رئيس مؤتمر الساحل، رسالة إلى وزارة الخارجية الفرنسية يؤكد فيها "أن المناطق السورية التي ضمت إلى لبنان برغم معارضة سكانها يطالبون، من خلال مؤتمر عقدوه، بالوحدة السورية الشاملة"[١٢٨]. في حين أطلق رياض الصلح في ٢٩ حزيران ١٩٣٦، تهديداً بالانضمام إلى سورية، عبر وحدة فدرالية، إذا استمر الفرنسيون بدعم المسيحيين[١٢٩]. وفي تاريخ ٥ تموز ١٩٣٦، اجتمع مندوبون مناطق: صيدا، وطرابلس، وصور، ومرجعيون، والنبطية وبنت جبيل، وباقي مناطق جبل عامل، وأدانوا ما أسموه حينها بـ "سياسة التجزئة". وعلى اثر هذا الاجتماع حدثت أحداث دامية في صيدا وبنت جبيل، راح ضحيتها عدد من اللبنانيين، وكان المطلب الأساسي تحقيق الوحدة مع سورية. وبعد صيدا انتقل ثقل التحرك إلى طرابلس، فأخذت بعض اللجان تهيئ للتظاهر والإضراب، وقام وفد منهم بمطالبة السلطات الفرنسية بالانضمام إلى سورية في ١٥ تموز ١٩٣٦. وفي ١٧ تموز قدمت قيادات مدينة طرابلس مذكرة هامة لسلطات الانتداب، طالبت فيها بالوحدة مع سورية، وبالاستقلال، وبرفع الغبن، الذي حصل لمدينة طرابلس منذ عام ١٩٢٠[١٣٠].

إن دوافع هذا التحرك جاءت من سورية، حيث امتدت الإضرابات التي عمت سورية في الشهرين الأولين من عام ١٩٣٦، إلى الأحياء المسلمة "السنية" في بيروت وصيدا وطرابلس، فتخطت رجال الحكم والسياسة لتعود إلى الواقع الاجتماعي – السياسي المنقسم على ذاته في ثنائية تاريخية راسخة في مفهوم الإنسان والمجتمع والتاريخ اللبناني. فقد كانت الإضرابات والاضطرابات التي هزت سورية طوال الشهرين الأولين من عام ١٩٣٦، قد وجدت لها صدى في لبنان[١٣١]. وبعد أن تجددت الاضطرابات في صيدا في ٢١ تموز ١٩٣٦، من اجل تحقيق

الوحدة السورية، طرحت الدوائر السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية تساؤلاً حول الموقف الفعلي لشيعة لبنان، وطلبت من موظفي المفوضية الفرنسية في بيروت توضيح هذه النقطة، فأرسلوا بتاريخ ٢١ أب ١٩٣٦، تقريراً جاء فيه :

"هناك ١٥٥ ألف شيعي في لبنان، والتجمعات الأساسية لهم هي في بعلبك والهرمل و(الجنوب)، مع وجود أقلية صغيرة في المدن. ودعاة الوحدة السورية والعربية أقلية بين الشيعة. الوجهاء المحليون، من إقطاعيين وأعيان، يسيرون وراء رجال الدين، وأغلبية الفلاحين الشيعة يسيرون غريزيا وقلبياً وراء زعمائهم الروحيين والزمنيين. للشيعة ٤ نواب في البرلمان اللبناني، كلهم طالبوا في ٧ تموز بالعودة إلى دستور ١٩٢٦. وقد أكدوا من جهة أخرى، على تمسكهم بسلامة لبنان ضمن حدوده الحالية. والزعيم الديني الأساسي للطائفة السيد مغنية، من لبنان الجنوبي، أكد للرئيس اده – بعد اجتماعهما – أنه مع استقلال لبنان ضمن حدوده المعروفة"؛ ويختتم التقرير بالإشارة إلى :"إن ٩٨ % من شيعة لبنان هم مع لبنان الكبير الحر المستقل، وتحت الوصاية الفرنسية"[١٣٢].

وتجنبا لتدهور الوضع في كلا من لبنان وسورية، بادر المفوض السامي الكونت دي مارتل بعد عودته من باريس في تشرين الأول ١٩٣٦، إلى دعوة رئيس الجمهورية أميل اده، لتأليف لجنة لبنانية لمفاوضته من اجل وضع معاهدة بين لبنان وفرنسا، وقد دامت المفاوضات بين الجانبين شهراً كاملاً[١٣٣]. ولكن زعماء الحركة الوطنية السورية وممثلوها في لبنان من الزعماء السياسيين المسلمين لم تعترف بالكيان اللبناني الجديد. وكوسيلة منها للضغط على أقطاب الحركة الوطنية السورية المعارضة للمشروع الفرنسي، اشترطت فرنسا على الحركة الوطنية السورية الاعتراف بـ(الكيان اللبناني) الجديد والتسليم به كأمر واقع، في المفاوضات التي

جرت بين الحكومة الفرنسية والحركة الوطنية السورية مطلع عام ١٩٣٦، لقاء توقيع معاهدة تعترف فيها فرنسا باستقلال سورية ولبنان[١٣٤].

قبل ممثلو الحركة الوطنية هذا الشرط، الأمر الذي أحدث تصدعاً في صفوف السياسيين المسلمين الداعين للوحدة مع سورية في لبنان، وراح بعضهم يميل لمشروع الدولة اللبنانية مثل خير الدين الأحدب، في حين راح البعض الآخر يبحث عن صيغة للتوفيق بين ولائه وانتماءه القومي العربي وبين اعترافه بالكيان اللبناني، مثل رياض الصلح وبشارة الخوري وغيرهم[١٣٥]. وفي ٢٣ تشرين الأول ١٩٣٦، عقد (المؤتمر القومي الإسلامي) اجتماعاً عاماً في دار عمر بيهم في بيروت، ضم الوفود الممثلة لمختلف المناطق والطوائف الإسلامية "الثلاث" الملحقة بلبنان الصغير، وانتهى المؤتمر إلى رفع مذكرة إلى المفوض السامي أشارت إلى ضرورة تحقيق وحدة شاملة لأجزاء سورية أولا وللأقطار العربية ثانياً، غير أن المذكرة تضمنت بعض التراجعات الوحدوية والاستعداد للاعتراف بواقع لبنان الكبير والجمهورية اللبنانية، التي يمكن تلمسها في النقاط التالية الواردة في المذكر، وهي[١٣٦]:

١. لم تشر المذكرة كالمذكرات السابقة إلى ضرورة إعادة المناطق المنسلخة والملحقة بلبنان الصغير إلى سورية، بل رأى المؤتمر القومي الإسلامي تحقيق الوحدة ولكن بين الجمهوريتين اللبنانية والسورية ذلك "أن المسلمين حباً في إيجاد روح الألفة والتقارب بين أبناء الوطن الواحد...لا يرون بأساً في وضع السلطة بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية السورية على أساس الاتحاد بأوسع ما يمكن من أشكاله...".
٢. أشارت المذكرة إلى ضرورة رفع الغبن اللاحق بالمسلمين من جراء السياسة التي اتبعت منذ نشأة الجمهورية اللبنانية، ويعتبر ذلك اعتراف بصيغة لبنان الكبير لان المذكرة طالبت بالمساواة بين اللبنانيين لإيقاف المشادة والتوتر الطائفي، وتضمنت المذكرة طلباً

من المفاوضين اللبنانيين والفرنسيين الذين ينون وضع المعاهدة الفرنسية – اللبنانية إقرار اللامركزية لضمان المساواة بين الطوائف في الحقوق والواجبات.

ونتيجة لذلك يمكن القول بان (مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة") الذي عقد في العاشر من آذار ١٩٣٦، كان الموقف الأول المعلن لمسلمي لبنان لمعالجة القضية اللبنانية، والتي استمرت بوضوح أكثر من خلال نشاط (المؤتمر القومي الإسلامي) الذي عقد في ٢٣ تشرين الأول ١٩٣٦، في دار عمر بيهم في بيروت، والذي تبلورت فيه مرحليا، مطالب المسلمين[١٣٧].

وكان المفوض السامي الكونت دي مارتل قد عبر عن امتعاضه من مذكرة (المؤتمر القومي الإسلامي) في ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦، في رسالة سلمها للوفد الذي قابله برئاسة سليم علي سلام، وأبدى فيها أسفه لرؤيته طابعا دينيا يوضع على وثيقة ذات صبغة سياسية، معتبراً ان توقيع المعاهدة أخيراً كان نجاحاً للبنان ولفرنسا، وان الحكومة اللبنانية قد تعهدت بدورها تجاه الحكومة الفرنسية بموجب (رسائل متبادلة)[١٣٨]، بأن تكفل مساواة تامة في الحقوق المدنية والسياسية لرعاياها كافة، وتمثيلا متوازيا لجميع عناصر البلاد في مجموع وظائف الدولة، وتوزيع وجوه الإنفاق للمصلحة العامة على مختلف المناطق توزيعاً عادلا، متهماً المؤتمر الإسلامي بأنه "مؤتمر طائفي"، غير أن سليم علي سلام رئيس الوفد نفى تلك التهمة، مؤكدا في الوقت نفسه بان المؤتمر ليس إلا "مقدمة لجمع مختلف الطوائف اللبنانية"؛ كما دافع عضو الوفد المرافق لسلام رياض الصلح بدوره عن موقف المؤتمر القومي الإسلامي، ومما قاله:"أننا لم نتقدم بمطالبنا باسم الشعار الطائفي إلا لان انفصال لبنان نفسه يستمد وجوده من الشعار الطائفي. لولا الطائفية ما كان لبنان منفصلاً عن سورية، ونحن مع ذلك مددنا يدنا للاتفاق مع اخواننا، وهذه يدنا لا تزال ممدودة، ونرجو بعد الآن أن لا تبقى حاجة لعقد المؤتمرات منا ومنهم"[١٣٩].

وللرد على نشاط دعاة الوحدة مع سورية، تحرك بعض السياسيين اللبنانيين المسيحيين لتنظيم القاعدة الشعبية، وأعداد الشباب اللبناني المؤمن بالدفاع عن الكيان اللبناني وتوطيد الاستقلال، منذ سنوات، فأسسوا أحزاب قومية لبنانية تعمل لاستقلال لبنان الكبير وضمان سلامة أرضية، وكان في طليعتها (حزب الوحدة اللبنانية)[١٤٠]، برئاسة توفيق لطف الله عواد، ومن ثم (الجبهة القومية) برئاسة أمين تقي الدين، لكن مسعاها لم ينجح على الرغم مما كان لرئيسها من رصيد وطني في مجال الدفاع عن القضية اللبنانية. وبالإضافة إلى (الحزب السوري القومي) الذي ظهر إلى العلن في عام ١٩٣٦، و(عصبة العمل القومي) برئاسة السيد عبد الكريم دندشي، و(حزب الاستقلال الجمهوري) الذي تأسس عام ١٩٣١، أسس أميل قشمعي (الحزب الاشتراكي) الذي لم يستطع أن يكون مؤثرا في لبنان إلى جانب الحزب الشيوعي[١٤١].

وعلى خلاف ما كان متوقع لم تلعب هذه الأحزاب السياسية "غير الطائفية" دورا بارزا في المعارضة، أو في تعبئة الجماهير، عدا بعض الاستثناءات، وبالتالي ظلت أحزابا محدودة الحجم وقليلة التأثير في الحياة السياسية اللبنانية[١٤٢].

من هنا، وفي إطار جو تقليد النظم الفاشية والنازية، الذي كان منتشرا في ذلك الوقت، كانت الظروف مهيأة نشأة منظمتان سياسيتان تتخطى الواقع السياسي في لبنان ويكون لها موقف واضح من الحكومة والشعب والكيان ومن حالة الانقسام والتوتر الطائفي، هما: (الكتائب اللبنانية) التي طرحت مسألة الاحتفاظ بحدود الدولة اللبنانية كأساس لعملها، و(حزب النجادة) الذي وضع مسألة الانتماء العربي للبنان القاعدة الأولى لعمله[١٤٣]. غير إن الانقسام الطائفي الذي تبلور في المواقف الأساسية المتعلقة بمصير لبنان، والذي اتضح أيضا في الاضطرابات التي اتخذت طابعا دموياً في صيدا وبنت جبيل، حملت الرئيس إميل اده على التشاور مع المفوضية الفرنسية للتوصل الى الصيغة الفضلى التي من شأنها أن تخفف من حدة معارضة

مسلمي لبنان للدولة اللبنانية، فاستقر رأيه، بالاتفاق مع السلطات الفرنسية، على أن توكل رئاسة الوزراء إلى مسلم (سُنّي) لاستمالة الطائفة السنية واستيعابها، لان استيعابها في تلك الفترة كان يمثل استيعابا واستمالة للطوائف الإسلامية[١٤٤].

ولما كان خير الدين الأحدب هو المعارض الوحيد للمعاهدة الفرنسية – اللبنانية في البرلمان، وانطلاقاً من مناقشات مطولة كان قد أجراها معه مساعد المفوض السامي (فيريه)، والذي استشف فيها ألما من جانب الأحدب ضد هاشم الاتاسي والكتلة الوطنية السورية التي ضحت، من وجهة نظره، بالمناطق الإسلامية في لبنان مقابل إقرار المعاهدة، قام الرئيس إميل اده بتكليف خير الدين الأحدب (السُني الطرابلسي) بتأليف وزارة جديدة في ٥ كانون الثاني ١٩٣٧، فتشكلت منه ومن (ميشال زكور وحبيب ابو شهلا واحمد الحسيني)[١٤٥].

وبالرغم من استقبال ذلك الحدث بالترحيب الحار من تجار ووجهاء طرابلس، بيد أن الجبهة الشعبية في طرابلس أصدرت بيانا أكدت فيه، مجددا، على حق الشعب في تقرير المصير، ورفض التجزئة، والانضمام إلى سورية ورفض الحكم اللبناني؛ كما تم إرسال برقيات لاحقا تطالب بضم طرابلس إلى سورية[١٤٦]. وبناء على ما تقدم، يمكن اختصار الأسباب التي أثرت في الموقف الإسلامي الرافض للانخراط في دولة لبنان الكبير والاعتراف بالكيان اللبناني الجديد عند نشوئه بالنقاط التالية:

١. لأن الدولة الجديدة جعلت منهم أقلية وهم الذين كانوا جزءً من الأكثرية المسلمة الحاكمة في العهد العثماني. فحتى تأسيس دولة لبنان الكبير، كانت نسبة المسلمين قد بلغت في جبل لبنان حوالي ٢٠% من مجموع السكان. وفي حينه لم تشكل "الديمغرافيا الإسلامية" تهديدا خطيرا للوجود المسيحي في الجبل[١٤٧]. لكن هذا الوضع سرعان ما تغيرت ملامحه بعد إنشاء دولة لبنان الكبير، حين خسر المسيحيون عموما، والموارنة خصوصا، تفوقهم

الديموغرافي الساحق الذي عرفوه في جبل لبنان[١٤٨]. واستنادا إلى إحصاء السكان الرسمي الوحيد في عام ١٩٣٢، الذي حقق المسيحيون فيه تفوقا طفيفا على المسلمين (٥١.٧ % مقابل ٤٨.٣ %)، تم توزيع السلطات والمناصب على الطوائف اللبنانية، وأصبح ذلك عرفاً سياسيا[١٤٩].

٢. لأنهم كانوا يتمنون بعد الانسلاخ عن الدولة العثمانية الانضمام إلى دولة عربية برئاسة الأمير فيصل، تضم سورية كبرى أي سورية الحالية ولبنان وفلسطين والأردن والعراق.

٣. لأنهم كانوا رافضين للانتداب الفرنسي على اعتبار انه حكم دولة أوروبية أجنبية.

فانطلاقاً من طبيعة الاجتماع السياسي يطالب المسلمون بالدولة في صيغتها العقائدية تحقيقا لوجودهم السياسي، في حين يدافع المسيحيون عن الدولة في وظيفتها كضمانة لوجودهم الحضاري[١٥٠].

٤. فضلا عن ذلك، كانت الممارسات الفرنسية والاتجاهات الطائفية في لبنان من جملة العوامل التي دفعت بالمسلمين على التمسك بالوحدة السورية والتشبث بها.

وبالرغم من استمرار الممارسات والأساليب الطائفية الفرنسية، كما كانت عليه في السابق، وعدم توزيع المناصب في الدولة مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، حسب قاعدة (٦ و٦ مكرر) فقد اعتبر الأحدب، الذي شكل خمس حكومات متوالية في عهد الرئيس إميل اده، أن البلاد دخلت – مع وصوله إلى رئاسة الوزارة – عهداً جديدا هو عهد المساواة في الحقوق والواجبات وعصر الإنصاف للجميع، وكل ذلك ينبثق من روح المعاهدة الفرنسية – اللبنانية. وعليه فقد شدد الأحدب على رفض ضم طرابلس إلى سورية وأكد على ضرورة وحدة لبنان، بل أرسل، مع الرئيس اده، رسالة مشتركة إلى ليون بلوم رئيس الوزراء الفرنسي (١٩٣٦– ١٩٣٨)، تحتج على المطامع السورية في طرابلس وعكار[١٥١].

ثم تعاون الرئيس اده مع الأمير خالد شهاب (سني من حاصبيا) ومن ثم مع عبد الله اليافي (سني من بيروت) ثم تعاون مع عبد الله بيهم (سني من بيروت) كأمين سر للدولة، لاسيما بعد تعليق العمل بالدستور اللبناني عام ١٩٣٩. وعليه، يلاحظ المؤرخ الأستاذ حسان حلاق، أن الرئيس إميل اده استطاع في عهده أن يتعاون مع ثلاثة رؤساء للوزراء من أهل السنة. وان هذا التعاون بأبعاده مع ثلاثة رؤساء وزراء اعترافا رسميا من المسلمين بالدولة اللبنانية وبالكيان اللبناني[١٥٢].

فقد كان إميل اده يعتقد ان الطائفة السنية تمثل ثقلا ووزناً سياسياً ليس بين المسلمين وحسب، وإنما بين جميع اللبنانيين، وعلى هذا الأساس رأى ضرورة العمل لدمج هذه الطائفة في الحياة السياسية، لان ذلك من وجهة نظره، سيؤدي تدريجياً إلى قبولهم بسياسة الامتزاج بالكيان اللبناني، وإلغاء مطالبتهم بالوحدة السورية، ولهذا عد بعضهم، بأن إميل اده هو "أول من وضع مشروع الميثاق الوطني اللبناني" وذلك بتعاونه كرئيس للجمهورية ماروني مع رئيس وزراء سني، في إطار الاعتراف بالدولة اللبنانية[١٥٣]. وبدورهم، فان المسلمين الوحدويين، وفي مقدمتهم رياض الصلح وكاظم الصلح وتقي الدين الصلح، كانوا يرون، بان المطالبة باستمرار بالوحدة السورية أو التهديد بها، يمكن أن يأخذ بالمسيحيين في لبنان لكيان مستقل يماثل كيان (متصرفية جبل لبنان) في القرن التاسع عشر[١٥٤].

ومن خلال التحولات السياسية التي بدت واضحة في سلوك زعماء الوحدة من المسلمين نحو الدولة اللبنانية والكيان اللبناني، يمكن ملاحظة أن زعماء الطائفة السنية من دعاة الوحدة لم يكونوا أقل من سواهم في هذه المدة تمسكاً بالكيان اللبناني، خاصة بعد ان تكرس هذا الكيان لبنانياً وعربياً ودولياً، مقابل تكريس الكيان السوري. وعليه لم تكن مطالب المؤتمرات التي عقدت والمطالب التي أعلنت في عام ١٩٣٦، ومظاهرات المسلمين في ١٥تشرين الثاني ١٩٣٦، وما

قابلها من ارتياح لدى المسيحيين بتوقيع المعاهدة الفرنسية– اللبنانية، سوى التعبير العملي عن بداية تكيف المسلمين السنة مع النظام السياسي الجديد ومفهوم الكيان اللبناني في هويته الحضارية ومفهومه السياسي وحدوده الجغرافية الطبيعية. وبدون أدنى شك فان قبول قيادات الطائفة السنية في تولي مناصب نيابية ووزارية ورئاسة وزراء كان من جملة العوامل الأساسية في إرساء دعائم الحكم والنظام اللبناني.

لهذا، وفي ظل حكم الرئيس الفرد نقاش (١٩٤١– ١٩٤٣) تعاقب على منصب رئاسة الوزراء في عهده كل من أحمد الداعوق (سني بيروتي من عائلة بيروتية عريقة) (١٩٤١– ١٩٤٢) وسامي الصلح (سني بيروتي من اصل صيداوي من عائلة عريقة) (١٩٤٢– ١٩٤٣). وفي عام ١٩٤٢، تألفت (الكتلة الإسلامية) من الطوائف الإسلامية: السنية،الشيعية، والدرزية، برئاسة الوجيه والمفكر البيروتي محمد جميل بيهم، وقد تصدت لمشروع الانتخابات النيابية الممثل بالمرسومين (٤٩) و(٥٠) عام ١٩٤٣[١٥٥].

غير أن المرسومين (٤٩) و(٥٠) الصادرين في أول عهد الرئيس أيوب ثابت عام ١٩٤٣، وبما تضمنا من عدد نواب ومناطق انتخابية، أثار القوى الإسلامية ومعارضتها، بقيادة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد توفيق خالد والكتلة الإسلامية، على عدد النواب الذي يعطي الارجحية للمسيحيين، لاسيما الموارنة، على حساب المسلمين. ولكن اللافت للنظر في تلك المعارضة الإسلامية، هو في كونها كانت تعد المحك الحقيقي للتحولات الإسلامية نحو الاعتراف بالكيان اللبناني. لأنه عندما عقد (مؤتمر الطوائف الإسلامية) في ٢١ حزيران ١٩٤٣، برئاسة مفتي الجمهورية وبمشاركة كل من: عبد الحميد كرامي، رياض الصلح، صائب سلام، عبد الله اليافي، محمد جميل بيهم، مجيد ارسلان، بهيج تقي الدين، محسن سليم، الشيخ سليمان الضاهر، وسواهم. حيث أكد الجميع على أهمية تعديل ما صدر من مراسيم،، وتطبيق المساواة والعدل والإنصاف في وطن ينبغي ان يكون للجميع. في حين هدد بعض الأعضاء،

وفي مقدمتهم عبد الحميد كرامي، بالانفصال عن لبنان في حال عدم المساواة أو "تغريب لبنان"، ومما قاله: "ما من قوة تحت السماء تستطيع أن تحملنا على البقاء في الكيان اللبناني، إلا أذا كان عربياً، ومن صميم بلاد العرب"[١٥٦].

ولكن التدخل الدولي والعربي حسم هذا النزاع بين المسلمين والمسيحيين، خاصة بعد تدخل رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس، الذي طرح تسوية حول عدد النواب متضمنة النسبة القائمة على أن كل ستة نواب مسيحيين يقابلهم خمسة نواب مسلمين، وقد قبلت هذه التسوية بعد مجيء رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد إلى لبنان خصيصاً واجتماعه مع مفتي الجمهورية ورياض الصلح، والتي على أثرها صدر مرسوم جديد بالرقم (F.C. ٣٠٢) في ٣١ تموز ١٩٤٣، تم بموجبه تحديد عدد النواب في لبنان بـ(٥٥) نائباً: (٣٠) للمسيحيين و(٢٥) للمسلمين، أي كل (٦) نواب مسيحيين يقابلهم (٥) نواب مسلمين، وذلك على النحو الأتي: ١٨ مارونياً، ١١ سنياً، ١٠ شيعة، ٦ روم أرثوذكس، ٤ من الدروز، ٣ من الروم الكاثوليك، ٢ من الأرمن، ونائب واحد عن الأقليات[١٥٧].

الخاتمة

- وجدت فرنسا بعد دخول القوات العربية دمشق بقيادة الأمير فيصل، وإقامة أول حكومة عربية فيها في الأول من تشرين الأول ١٩١٨، وضغط التيار العربي الداعي لضم لبنان إلى سورية، أن من مصلحتها إيجاد أو خلق كيان سياسي مسيحي للبنان منفصل عن سورية، تمهيدا لتقسيم سورية ذاتها إلى دويلات طائفية. ولتحقيق ذلك استعانوا بتنظيمات وشخصيات سياسية ومجتمعية ودينية ذات توجه لبناني مستقل من الطائفة المارونية لمواجهة التيار الوحدوي مع سورية، المنتشر بين أوساط الجماهير والنخب الإسلامية على وجه العموم في مدن الساحل وداخل البلاد، ولإقامة دولة لبنانية موسعة تستخدم للضغط على الحكومة العربية في دمشق.
- ولكي يسهل على سلطة الانتداب الفرنسي _ بعدما تم تكريس تقسيم المناطق العربية بين بريطانيا وفرنسا في مؤتمر (سان ريمو) في ايطاليا عام ١٩٢٠_ احتواء الطوائف المتناحرة، وإشغالها في أمور لا مبرر لها على حساب مهامها الأساسية في النضال والكفاح ضد السيطرة الاستعمارية الفرنسية، انطلاقا من سياسة فرق تسد التي مارسها المستعمرون في كل مكان من العالم وطئته أقدامهم، عملت سلطة الانتداب على تأجيج الخلافات الطائفية التي تقوم أساساً على الممارسة السياسية المستندة إلى الرابط الديني، مستغلة طبيعة التركيبة الاثنية والطائفية غير المتجانسة للمجتمع اللبناني، وواقع جبل لبنان بعد الحرب. فكانت استثارة الطائفية من خلال تكريس الطائفية _ السياسية ركيزة أساسية من ركائز سياستهم الاستعمارية في لبنان.
- أدى عجز طرفي الصراع في المجتمع عن الحسم، في ظل عدم تحقيق الأكثرية المجتمعية المطلقة، إلى نشوء ثنائية مجتمعية – سياسية، مسيحية – أسلامية طبعت حياة وسلوكيات قيادات الطوائف المنفصلة عن بعضها، وجعلت العديد من الشخصيات والمؤسسات والأحزاب والمشاريع والتطلعات الوحدوية والوطنية، أسيرة وضع خاص لا تستطيع منه فكاكاً.

- وما يلفت الانتباه في هذه الثنائية، هو أنها لم تستوح العقل وروح العصر في ممارساتها وتطلعاتها المستقبلية، إنما اعتمدت العاطفة وما تجسد من تراث شكل الخلفية التاريخية لمجتمع عبر عن ذاته بالنشاط السياسي.
- تحولت القوى الأجنبية والاستعمارية بفعل الانقسام المجتمعي والاعتبارات الطائفية التي تقوم على الممارسة السياسية المستندة إلى الرابط الديني إلى عامل مشترك في رسم الخارطة السياسية اللبنانية، متغلغل في صلب تقاليد طوائفه وسلوك اغلب سياسييه.
- إن الظروف اللبنانية والدولية، التي تفجرت فيها أبعاد الثنائية المجتمعية والسياسية، وتعددت فيه الاتجاهات القومية، التي نشأت فيها الكتائب اللبنانية قد جعلها تبدل معطيات الجدلية التي تحكمت في نشأة وتطور الحركة الكتائبية وتحديد مواقفها التاريخية، ضمن أبعاد الثنائية في تاريخ لبنان المعاصر.
- يمكن اعتبار نهاية عام ١٩٣٦ وبداية عام ١٩٣٧، نقطة تحول مفصلية في موقف الإيديولوجية الإسلامية السنية من لبنان الكبير كدولة وكوطن، لاسيما بعد مساومة الكتلة الوطنية السورية على مصير لبنان في أثناء مفاوضات المعاهدة الفرنسية – السورية، فبعد ذلك التاريخ خفت الدعوات الرافضة للانضمام إلى الدولة اللبنانية واتجهت نحو التعايش (Coexistence)[١٥٨]، مع الإبقاء على الفروقات والاختلافات بين الطوائف.

الهوامش

(١) خليل احمد خليل، لبنان في أزمة الثورة العربية،، دراسات عربية، مجلة، بيروت، ع ١٠، س١١، أب ١٩٧٥، ص١٨.

(٢) وفي حينه عبر احد المراقبين الأجانب عن مساوئ نظام القائمقاميتين وانعكاساته على التطور الاجتماعي والسياسي في لبنان، فوصفه بـ"الفوضوي" لانه ادخل البلاد في نفق الطائفية. انظر: عبد الرؤوف سنو، لبنان حتى مطلع القرن الحادي والعشرين: قراءة في تطور ومقومات التعايش الطائفي وممارساته، بحث (منشور)، كلية التربية – الجامعة اللبنانية، بيروت، ب.ت، ص٣.

(٣)كمال سليمان صليبي، تاريخ لبنان الحديث، بيروت، ١٩٦٧، ص٢٠٤.

(٤)عصام كمال خليفة، أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر، بيروت،١٩٨٥، ص٧٤- ٨٠.

(٥) لمزيد من التفصيل حول الجمعيات والاحزاب اللبنانية تلك راجع: المصدر نفسه، ص٧٤ وما بعدها.هدى رزق، لبنان بين الوحدة والانفصال ١٩١٩- ١٩٢٧، بيروت، ١٩٩٨، ص٣٠- ٣١.

(٦) وهذا ما يبدو واضحا في ما قاله مارك سايكس الى السفير الفرنسي في روما أوائل تشرين الثاني ١٩١٨:"يجب ان يكون لفرنسا سياسة محددة في سورية". عصام كمال خليفة، المصدر السابق، ص٩٢.

(٧)المصدر نفسه، ص١٠٦.

(٨)الأزمة اللبنانية أصولها – تطورها – أبعادها المختلفة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم / معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ،١٩٧٧صـ١٧٨.

(٩)هدى رزق، المصدر السابق، ص٤٤.

(١٠)الأزمة اللبنانية أصولها، المصدر السابق، ص ١٧٨.

(١١)هدى رزق، المصدر السابق، ص٣٣.

(١٢) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق (١٩١٨- ١٩٢٠)، بيروت، ١٩٨٢، ص١٨٠.

(١٣)هدى رزق، المصدر السابق، ص٤٤- ٤٥. نقلا عن : حسان حلاق، مذكرات سليم علي سلام (١٨٦٨- ١٩٢٨)، بيروت، ١٩٨١، ص٤٤-٤٦.

(١٤) خيرية قاسمية، المصدر السابق، ص٥٣- ٥٤.

(١٥)هدى رزق، المصدر السابق، ص٣٢- ٣٤.

(١٦)المصدر نفسه، ص٣٤.

(١٧)عصام كمال خليفة، المصدر السابق، ص٨٠.

(١٨) وهو احد كبار دعاة الاستقلال اللبناني. وكانت السلطات العثمانية قد حكمت عليه بالإعدام فقض سنوات الحرب في باريس حيث وطد علاقته بالمسئولين الفرنسيين الذين رأوا فيه الزعيم اللبناني الأمثل فقرروا دعمه وأوفدوه إلى بيروت مستشارا لبنانيا للمفوض السامي الفرنسي. وللمزيد من التفاصيل عن أميل اده راجع : بشارة الخوري ، حقائق لبنانية ،ج١، بيروت ، بلا. ت، ص ٢٧٠-٢٧١.؛ كمال صليبي، المصدر السابق ص٢٠٥.

(١٩)علي عبد المنعم شعيب، مطالب جبل عامل الوحدة المساواة في لبنان الكبير ١٩٠٠- ١٩٣٦، بيروت، ١٩٨٧، ص٦٩. وهناك وثائق تاريخية ترجع الصلات التي نشأت بين الموارنة والفرنسيين إلى القرن الثالث عشر. راجع: وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية – السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠-١٩٢٠،ط١، بيروت، ١٩٧٦، صـ٣٠٨-٣٠٩. ؛ زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سورية ولبنان، دار النهار للنشر، بيروت ،١٩٧١،ص١٥٢.

(٢٠) يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، بيروت،١٩٦٠، ص٨٨.

(٢١) كمال صليبي، المصدر السابق، ص ٢٠٥. .

(٢٢)المصدر نفسه.

(٢٣)عصام كمال خليفة، المصدر السابق، ص١٠٦.

(٢٤) وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص ٣٠٦-٣٠٧.

(٢٥) حسان حلاق، "رياض الصلح: التوفيق بين لبنان والعروبة" ، في ذكرى استقلال لبنان صانعو تاريخ لبنان المعاصر ومؤرخوه، الجلسة الثانية، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، ص٢. نقلا عن: www.if-cl.org

(٢٦) نقلا عن أرشيف وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (كي دورسه) في: عصام كمال خليفة، المصدر السابق، ص١٢٠.

(٢٧) وجيه كوثراني، المصدر السابق، ٣٠٧.

(٢٨) حيث اعترف هذا النظام بست طوائف دينية (الموارنة والارثوذكس والكاثوليك والدروز والسنة والشيعة). انظر: احمد طربين، لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب ١٨٦١- ١٩٢٠، القاهرة، ١٩٦٨، ص٣٧٣.

(٢٩) حسن امين البعيني، دروز لبنان وسورية في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠- ١٩٤٣ دراسة في تاريخه السياسي، بيروت، ١٩٩٣، ص١٢.

(٣٠)عصام كمال خليفة، المصدر السابق، ص١٢٠- ١٢٤.

(٣١) سياسي بيروتي لبناني، كان له اثر كبير في تاريخ لبنان السياسي الحديث، ولد في العام ١٨٩٣، حصل على اجازة في الحقوق، وكان من اعضاء (المنتدى الادبي) بها. حكم عليه الديوان العرفي التركي في عاليه، بالنفي مع والده، لمناوأتهما حزب الاتحاد والترقي العثماني، فأمضيا مع أسرتهما سنتين ١٩١٦- ١٩١٨في الأناضول. وأقام بعد الحرب العالمية الأولى في دمشق، ودخل في (جمعية العربية الفتاة) السرية. ولما احتل الفرنسيون سورية في عام ١٩٢٠، رحل إلى مصر. وزار أوروبا مرات واشترك في المؤتمر السوري الفلسطيني بجنيف ونشط في الدعاية لاستقلال سوريا ولبنان وفلسطين. عاد الى بيروت في عام ١٩٣٥، واشتغل محاميا، ثم كان من أعضاء مجلس لبنان النيابي، وفي عام ١٩٤٣ تولى رئاسة الوزراء اللبنانية، ليكون اول رئيس وزراء لبناني بعد الاستقلال.
http://ar.wikipedia.org/wiki

(٣٢) حيث يشير تقرير لجهاز الاستخبارات البحرية الفرنسية في ٢٩ كانون الأول ١٩١٨ إلى إن "مسلمي بيروت هم على أهبة الثورة ويطالبون بسيطرة السلطة الشريفية، وكذلك تظاهر مسلمو طرابلس وصيدا مطالبين العرب باليقظة والنهوض للاستقلال". المصدر نفسه، ص١٢٧.

(٣٣)الأزمة اللبنانية المصدر السابق ،ص١٧٩.

(٣٤)(٣٥) نقلا عن: عصام كمال خليفة، المصدر السابق، ص١٢٨. نقلا عن : جريدة الحقيقة، ع١١٢٦، س١١، تموز ١٩١٩.

(٣٦) ففي آذار ١٩٢٠ أحضرت قوات الاحتلال الفرنسي أعيان جبل عامل إلى جسر الخردلي وطلبت أليهم تأييد سياستها فكان جواب كامل الأسعد :"ان العامليين يرفضون هذا الطلب ولاسيما الاعتراض والاحتجاج على ما قرره المؤتمر السوري من تنصيب الملك فيصل ملكا على سوريا لانه هاشمي وذلك من اخص تمنيات الشيعة". انظر: علي عبد المنعم شعيب، المصدر السابق، ص٧٢.

(٣٧)عصام كمال خليفة، المصدر السابق، ص١٢٨.

(٣٨) واهم هذه المجموعات كانت : جماعة صادق حمزة التي كانت تضم (١٥٠) مقاتلاً؛ ومجموعة ادهم خنجر بالقرب في منطقة الشقيف؛ ومجموعة محمود احمد بزي التي كانت تنسق عملها مع جماعة صادق حمزة، وكان مجال عملياتها محصوراً في منطقة بنت جبيل، وكانت هجماتها مركزة على بلدة (عين ابل) المسيحية، ما اعطى للجيش الفرنسي ذريعة للتدخل في المنطقة و"حماية" المسيحيين. وكانت اغلب هذه المجموعات المسلحة يقودها ضباط عرب من جيش فيصل بمؤازرة عدد من الجنود العرب. انظر: هدى رزق، المصدر السابق، ص٥٠- ٥٢.

(٣٩)المصدر نفسه، ص٥٢

(٤٠)انظر : علي عبد المنعم شعيب، المصدر السابق، ص٧١- ٧٢.

(٤١)عصام كمال خليفة، المصدر السابق، ص١٢٨.

(٤٢)هدى رزق، المصدر السابق، ص٣١.

(٤٣) محمد جميل بيهم، العهد المخضرم في سورية ولبنان ١٩١٨-١٩٢٢ ،بيروت،١٩٦٨، ص١١٣-١١٩. ؛ عبد العزيز سليمان نوار، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧-١٩٢٠، جامعة بيروت العربية ، بيروت، ١٩٧٤، رقم الوثيقة (١٤٨) ص٥٣٨-٥٤١

(٤٤)هدى رزق، المصدر السابق، ص٣٥.

(٤٥) ومنهم: رشيد رضا "الذي ترأس المؤتمر"، عثمان سلطان وسعد طليع عن طرابلس، عبد الله مالك عن راشيا، يوسف نمور عن البقاع، توفيق مفرج عن الكورة، جورج حرفوشوالامير امين ارسلان ورشيد تقاع وابراهيم الخطيب وعلي تلحوق عن جبل لبنان، وعبد الفتاح شريف عن طرابلس، وتوفيق البيسار وصبحي الطويل عن عكار، ورياض الصلح وتوفيق الجواهري عن صيدا، وعفيف الصلح عن صور، ومراد غلمية عن مرجعيون، والحاج خليل عبد الله ومحمد بيك سهيل ومصطفى الاسعد عن جبل عامل، ووديع ابو رزق عن زحلة. انظر للمزيد من التفصيل: عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص٥٤٠.؛ عصام كمال خليفة، المصدر السابق، ص١٢٨- ١٢٩. ؛ محمد جميل بيهم، المصدر السابق، ص٣٤. ؛ هدى رزق، المصدر السابق، ص٣١.

(٤٦)الأزمة اللبنانية، المصدر السابق ، ص١٨٠.

(٤٧)انيس صايغ، لبنان الطائفي، دار الصراع الفكري ، بيروت، ١٩٥٥،ص١٤٢. ؛ كمال صليبي، المصدر السابق ، ص٢٠٦.

(٤٨) وحول الفكرة الفينيقية وجذورها راجع: ميشال شيحا، لبنان في شخصية وحضوره، ترجمة : فؤاد كنعان، منشورات دار الندوة بيروت، ١٩٧٢، ص١٤-١٧.

(٤٩)الازمة اللبنانية، المصدر السابق، ص١٨٠.

(٥٠)(٥١)المملكة السورية، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، http://ar.wikipedia.org

(٥٢) انذار غورو، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، http://ar.wikipedia.org

(٥٣) ميشيال كريستيان دافت، المسألة السورية المزدوجة، ترجمة جبرائيل البيطار، مطبوعات وزارة الدفاع، دمشق، ١٩٨٧، ص٤٥

(٥٤) الأزمة اللبنانية المصدر السابق ، ص١٨٠.

(٥٥) راجع: جورج كيرك، موجز تاريخ الشرق الأوسط من ظهور الإسلام إلى الوقت الحاضر، ترجمة: عمر الاسكندري، القاهرة، ١٩٥٧، صـ٢٥٣-٢٥٥. ؛ خليل احمد خليل، المصدر السابق، ص١٨.

(٥٦) للاطلاع على تفاصيل الرؤية الاستعمارية الرسمية الفرنسية في "برقياتِ التخاطب" عام ١٩٢٠ بين رئيس الوزراء الفرنسي "ميلران"، والقائد العام لجيش الشرق الفرنسي "الجنرال غورو" أنظر : وجيه كوثراني، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي: بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، قراءة في الوثائق، ط١ ، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢١٧.

(٥٧) خليل احمد خليل،المصدر السابق، ص١٨.

(٥٨) حسان حلاق، "رياض الصلح: التوفيق بين لبنان والعروبة"، ص٣.

(٥٩) عبد الرؤف سنو، المصدر السابق، ص٤.

(٦٠) ميشيال كريستيان دافت، المصدر السابق، ص٤٨.

(٦١) انيس صايغ، المصدر السابق،ص١٤٣-١٤٤.

(٦٢)عصام كمال خليفة، المصدر السابق، ص١٢٩.

(٦٣) حسان حلاق، "رياض الصلح: التوفيق بين لبنان والعروبة"، ص٣.

(٦٤) جورج كيرك ،المصدر السابق، ص ٢٥٤. ؛ انيس صايغ، المصدر السابق ، ص ١٤٤-١٤٥.

(٦٥) للوقوف على خلفية تلك الخلافات راجع: احمد طربين، لبنان منذ عهد المتصرفين إلى بداية الانتداب (١٨٦١-١٩٢٠) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ،١٩٦٨، ص٣٨١-٣٨٨. ؛ لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان (١٨٦١- ١٩١٨) ، بيروت، ١٩٦٧، ص١٦-٢٢.

(٦٦) مجموعة (اللبناني)، تاريخ الجغرافية السياسية في لبنان، بيروت، العدد ٩,٤ شباط ١٩٧٦، ص٢.

(٦٧)العمل (الشهري)، العدد٧، بيروت، السنة ١٩٧٧، صـ٢٩-٧٦. ؛ عصام نعمان، الكيان والنظام مشكلة علاقة، دراسات عربية، العدد٦، س٥، نيسان ١٩٦٩، بيروت، ص٧.

(٦٨)عصام نعمان، المصدر السابق، ص٢٢.

(٦٩) محاضرات الندوة اللبنانية، العدد ٨، السنة ٢، صـ ٧٦-٧٧. ؛ محمد جميل بيهم، النزاعات السياسية بلبنان – عهد الانتداب والاحتلال ١٩١٨-١٩٤٥، منشورات جامعة بيروت العربية، وثائق ودراسات لبنانية رقم (١) بيروت ١٩٧٧، ص١١-١٧.

(٧٠) نقلا عن: عصام كمال خليفة، المصدر السابق، ص١٢٩.

(٧١) حسان حلاق، "رياض الصلح: التوفيق بين لبنان والعروبة"، ص٤. نقلا عن: امين سعيد، الثورة العربية الكبرى، مج ٣، ص٤١١.

(٧٢)المصدر نفسه، ص٤- ٥.

(٧٣)عصام كمال خليفة، المصدر السابق، ص١٣٠.

(٧٤)هدى رزق، المصدر السابق، ص٦٢.

(٧٥)المصدر نفسه، ص٩٤، ٩٧.

(٧٦)عصام كمال خليفة، المصدر السابق، ص١٣٠- ١٣١. ؛ حسان حلاق، في ذكرى استقلال لبنان، ص٥.

(٧٧)كانت الجمعية التأسيسية السورية برئاسة هاشم الاتاسي، وكانت تعمل لوضع دستور موحد للبلاد السورية. حسان حلاق، في ذكرى استقلال لبنان، ص٥.

(٧٨)عصام كمال خليفة، المصدر السابق، ص١٣١.

(٧٩) حسان حلاق، "رياض الصلح: التوفيق بين لبنان والعروبة"، ص٥- ٦.

(٨٠) وبين هؤلاء النائب عمر الداعوق (الذي شارك شقيقه احمد بالنيابة عنه) والنائب عمر بيهم، وهما من نواب بيروت، كما شارك فيه صبحي حيدر نائب بعلبك وعبد القادر شريح نائب اللاذقية. كما شارك فيه من لبنان كل من: رياض الصلح، عبد الله الياقي، عبد الرحمن بيهم، صلاح عثمان بيهم، سعدي المنلا، تيودور حكيم، مراد غلمية، ملحم فرزلي، سمعان خزعلي، وعباس ياغي. المصدر نفسه، ص٥.

(٨١)هدى رزق، المصدر السابق، ص١٢٢- ١٢٣.

(٨٢)المصدر نفسه، ص١٣١- ١٣٢.

(٨٣) بشارة خليل الخوري (١٨٩٠- ١٩٦٤): هو أول رئيس للجمهورية اللبنانية في العهد الوطني، دامت فترة ولايته من ١٩٤٣- ١٩٥٢. في ١٩١٤ غادر الى مصر مع بداية الحرب العالمية الأولى، بعدما أنهى دراسة القانون في باريس عاد إلى لبنان ليعمل في المحاماة. عينه الجنرال غورو أمينا عاما لحكومة جبل لبنان في شباط ١٩٢٠، وفي أيلول من السنة ذاتها حيث أعلنت فرنسا دولة لبنان الكبير عين عضوا في مجلسها الإداري وبقي في ذلك المنصب إلى إن تم انتخاب أول مجلس تمثيلي في نيسان ١٩٢٢. وفي العام ١٩٢٣ أصبح قاضيا في وزارة العدل بعد إن مارس المحاماة لفترة من الزمن أصبح وزيرا للداخلية في وزارة اوغيست الأديب١٩٢٦. وفي ١٩٢٧ طلب أليه شارل دباس أن يشكل وزارته الأولى وعينه عضوا في مجلس الشيوخ في الوقت نفسه. وفي ايلول عام ١٩٤٣ وبعد ان نال لبنان استقلاله انتخب رئيسا للجمهورية بإجماع البرلمان. راجع للمزيد من التفصيل : اكرم نور الدين الساطع، تاريخ ووثائق النصف الثاني من القرن العشرين ، ط١، بيروت ، ٢٠٠٨، ص٦٣.

(٨٤) كمال صليبي، المصدر السابق، ص٢١٥.

(٨٥) الأزمة اللبنانية، المصدر السابق ،ص١٩١.

(٨٦) كمال صليبي، المصدر السابق ، ص٢١٥-٢١٧.

(٨٧) المصدر نفسه، ص٢١٩-٢٢٠.

(٨٨)عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص٤.

(٨٩) المصدر نفسه، ص٣. ؛ حسان حلاق، "رياض الصلح: التوفيق بين لبنان والعروبة"، ص٦.

(٩٠)عبد الرؤوف نو، المصدر السابق، ص٤.

(٩١) وهذا ما قاله هنري بونسو المفوض السامي الفرنسي الى الشيخ محمد الجسر، في محاولة منه لثنيه عن الترشيح. المصدر نفسه، ص٤. نقلا عن : وليد عوض، اصحاب الفخامة، بيروت، ١٩٧٧، ص١٩٠.

(٩٢) بشارة الخوري ، حقائق لبنانية،ج١، ص١٢٤- ١٢٦.

(٩٣) باسم الجسر، الصراعات اللبنانية والوفاق (١٩٢٠- ١٩٧٥)، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨١، ص٢١٢- ٢١٣.

(٩٤) حسان حلاق، "رياض الصلح: التوفيق بين لبنان والعروبة"، ص٦. نقلا عن: محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها، ج٢، ص١٠١، ١٠٣.

(٩٥)المصدر نفسه، ص٦- ٧. محمد جميل بيهم، المصدر السابق، ص٢٩. ؛ كمال صليبي، المصدر السابق، ص٢٢٠. ؛ باسم الجسر، المصدر السابق، ص٢١٣.

(٩٦) حسان حلاق، "رياض الصلح: التوفيق بين لبنان والعروبة"، ص٦. نقلا عن: محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها، ج٢، ص١٠٣- ١٠٤.

(٩٧) كمال صليبي، المصدر السابق، ص٢٢١. ؛ الأزمة اللبنانية، المصدر السابق ،ص١٩٠.

(٩٨) مسعود ضاهر، الشيخ الذي لم تصنعه عمامته،المستقبل، جريدة، ع ٢٢٠٦، ١٢ اذار ٢٠٠٦. ؛ عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص٤. ؛ حسان حلاق،"رياض الصلح: التوفيق بين لبنان والعروبة"، ص٦- ٧.

(٩٩) حسان حلاق، "رياض الصلح: التوفيق بين لبنان والعروبة"، ص٧.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص٨.

(١٠١) هو هاشم بن خالد بن محمد بن عبد الستار الأتاسي (١٨٧٥- ١٩٦٠) : ولد في حمص عام ١٨٧٥ في بيئة دينية علمية، وتلقى علومه الابتدائية والثانوية فيها، ثم في المدرسة الملكية بالأستانة ونال إجازة في الإدارة، وتدرج في مناصب الإدارة في العهد العثماني ، إذ عُين مأموراً بمعية والي بيروت عام ١٨٩٤، ثم قائم مقام عام ١٨٩٧ ثم صار متصرفاً عام ١٩١٣، وعُين في حماه وعكا والأناضول، وكان ناجحاً فيها جميعاً بمقدرته ونزاهته وأخلاقه الرفيعة. وكان منتسباً للجمعية العربية الفتاة لمناهضة أعمال التتريك للعرب. وفي العهد الفيصلي اختير عضواً في المؤتمر السوري الأول عام ١٩١٩، ثم انتخب رئيساً له عام ١٩٢٠. تولى رئاسة الوزراء مدة قصيرة أواخر أيام فيصل ١٩٢٠/٥/٣٠ فكانت في أيامه معركة ميسلون حيث دخل الفرنسيون دمشق، فاستقال هاشم الأتاسي وعاد إلى حمص. وفي ٢٥ أيار من العام نفسه اعتقله الفرنسيون لمدة أربعة أشهر في جزيرة أرواد ثم أطلقوا سراحه. اختير هاشم الأتاسي رئيساً للكتلة الوطنية لدى تشكيلها عام ١٩٢٧، وظل رئيساً لها حتى انشقاقها، والتي لعبت دوراً بارزاً في الحياة السياسية في ذلك الوقت. ثم ترأس هاشم الأتاسي مؤتمراً وطنياً في ١٩٢٧/١٠/٢٣، أي أعقاب

الثورة السورية مباشرة، واتخذ المؤتمر موقفاً شجاعاً كان استمراراً سياسياً للثورة السورية الكبرى، وكان هذا المؤتمر قد أعلن في بيان شجاع استمرار المطالبة باستقلال سورية ووحدة أراضيها. وأُعيد انتخاب الأتاسي في مجلس النواب عام ١٩٣٢ بالتزكية عن حمص، فقاد مجموعة النواب الوطنيين لإحباط التصديق على معاهدة رئيس الوزراء حقي العظم والمفوض الفرنسي (دو مارتيل) والتي وصفت بأنها : (معاهدة سلم وصداقة بين فرنسا وسوريا المستقلة ذات السيادة). وفي ٢٢ كانون الثاني عام ١٩٣٦ بدأ (دو مارتيل) مفاوضاته مع هاشم الأتاسي بصفته أبرز الزعماء الوطنيين. وترأس هاشم الأتاسي الوفد السوري إلى المفاوضة في باريس عام ١٩٣٦. انتخب المجلس النيابي هاشم الأتاسي . رئيس الكتلة الوطنية ونائب حمص . رئيساً للجمهورية في كانون الأول عام ١٩٣٦ وذلك بعد استقالة محمد علي العابد، وبقي في منصبه حتى استقالته في تموز عام ١٩٣٩ عندما نقض الفرنسيون المعاهدة وأبطلوا النظام الجمهوري وتم سلخ لواء الاسكندرون وضمه إلى تركيا. انظر: هاشم الاتاسي..ابو الدستور السوري، تشرين، ٩ أيار ٢٠١٢، صحيفة يومية سياسية، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، نقلا عن:http://tishreen.news.sy/tishreen/public /

(١٠٢) نقلا عن : حسان حلاق، "رياض الصلح: التوفيق بين لبنان والعروبة"، ص٧.

(١٠٣) ومن بين الذين مضوا العريضة: سليم علي سلام، عبد الحميد كرامي، محمد عمر بيهم، أمين ارسلان، حليم قدورة، و١٣٠ توقيعا بينهم ملاكون وأطباء وصيادلة ومحامون ومقاولون و٦١ تاجرا. نقلا عن : عصام كمال خليفة، المصدر السابق، ص١٣٢.

(١٠٤) عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص٤.

(١٠٥) فقد كان البطريرك الماروني انطون عريضة، يعارض بشدة رئيسا للجمهورية اللبنانية من طائفة الروم الارثوذكس ويصر على حق طائفته لهذا المنصب، كما كان يعارض في نفس الوقت ترشيح الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية. أنظر: علي عبد المنعم شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال الى الجلاء ١٩١٨– ١٩٤٦، بيروت، ١٩٩٠، ص٥٠. ؛ وليد عوض، المصدر السابق، ص١٨٨.

(١٠٦) حسان حلاق، "رياض الصلح: التوفيق بين لبنان والعروبة"، ص٨.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص١٧.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص٨.

(١٠٩) أطلق عليها هذا الاسم بسبب اقتراح فريد الخازن "أعادة الدستور كاملا غير منقوص". انظر : بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج١، ص١٩-١٨٩.

(١١٠) زكي النقاش، لبنان بين الحقيقة والظلال، بيروت، ١٩٦٥، ص٣٩. ؛ كمال صليبي، المصدر السابق، ص٢٢٣.

(١١١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية،ج١، ص١٩٠.

(١١٢) الأزمة اللبنانية، المصدر السابق ، ص ١٩٢. ؛ عصام كما خليفة، المصدر السابق، ص١٣٢.

(١١٣) حسان حلاق، "رياض الصلح: التوفيق بين لبنان والعروبة"، ص٩.

(١١٤) المصدر نفسه، ص٩- ١٠.

(١١٥) نقلا عن: مجموعة (اللبناني)، العدد ١١، ٢٩اذار١٩٧٦، صـ٢.

(١١٦) انطون بطرس عريضة، من ويكبيديا، الموسوعة الحرة.

(١١٧) بيروت، (جريدة) ، العدد ٦٥، ٢٥ تشرين الأول ١٩٣٦، بيروت ، ص ١.

(١١٨) البشير ، جريدة، بيروت ، ٢٦ شباط ١٩٣٦.

(١١٩) وكان مسلمو لبنان قد عقدوا في عام ١٩٣٣ مؤتمرا أسموه "مؤتمر الساحل" الأول، وان مثلت فيه البقاع أيضا، اجمعوا فيه على المطالبة بضم المناطق اللبنانية الإسلامية إلى سورية على أساس اتحادي، من دون أن يكون هناك أجماع على شكل الاتحاد.انظر: كمال صليبي ، المصدر نفسه، صـ٢٢٤.؛ الأزمة اللبنانية، المصدر السابق، صـ١٩٢.

(١٢٠) هو الوجيه البيروتي والتاجر الكبير والشخصية السياسية الذي مثل لواء بيروت في مجلس ولاية بيروت أيام العثمانيين مع كل من ميشال سرسق وكمال الأسعد .. وكان كذلك عضوا في المحكمة التجارية لولاية بيروت. اضطهده الأتراك أيام جمال باشا واضطهده الفرنسيون لخصومته الانتداب. وكان له أعمال تجارية مرتبطة بالمدن السورية والفلسطينية من أيام ولاية بيروت العثمانية لذلك كان يشعر بالقوة تجاه هذه المناطق. إيليا صديق، من يحكم لبنان ، دار النهار، بيروت، ١٩٧٢، صـ٢٥-٢٦.

(١٢١) ويقصد بالمناطق الساحلية هنا : ولاية بيروت، كما كانت عليه في العهد العثماني وهي تضم المدن الساحلية في لبنان الكبير وهي: بيروت، طرابلس، صور، صيدا، مرجعيون. أما الاقضية الأربعة فقد كانت تضم : حاصبيا، راشيا، بعلبك، والمعلقة التي كانت تابعة إلى ولاية الشام أيام العثمانيين وتم أعادتها من قبل الجنرال غورو إلى لبنان بموجب القرار (٢٩٩) بتاريخ ٣ أب و (٣١٨) بتاريخ ٣١ أب ١٩٢٠.انظر: ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط٢، بيروت، ١٩٦٠، ص٢٤٤- ٢٤٧. ؛ حسان حلاق، "رياض الصلح: التوفيق بين لبنان والعروبة"، ص٩.

(١٢٢) الأزمة اللبنانية، المصدر السابق ، ص .١٩٢. ايليا صديق، المصدر السابق، ص .٦٢.

(١٢٣) كان يوسف يزبك من مؤسسي الحزب الشيوعي اللبناني، غير انه انسحب منه قبل سنوات من انعقاد المؤتمر، وقد شارك في مؤتمر الساحل لا بصفته شيوعياً ، وانما باعتباره وحدوياً وتقدمياً، ذلك لان بعض الموارنة أخرجوه من مارونيته لاتهامهم اياه بالشيوعية. حسان حلاق، "رياض الصلح: التوفيق بين لبنان والعروبة"، ص١٠، هامش رقم (٢٦).

(١٢٤) المصدر نفسه، ص١١- ١٢.

(١٢٥) ومما ذكره عن أسباب رفضه التوقيع على المذكرة ما يلي: ١تسرع المؤتمر في إبرام وتوقيع المذكرة؛ رفضه مخاطبة المفوض السامي، وكأنه صاحب الصلاحية في عملية قومية؛ ان طلب الوحدة يجب ان يجري فيه التخاطب والمفاوضة بين طالبيه وبين الفريق الأخر من أصحاب البلد الحقيقيين دون الأجنبي؛ تأكيد مؤتمر عام ١٩٣٦ على مقررات مؤتمر الساحل الوحدوية السابقة، وبرأيه ان ذلك يعني صبغ المؤتمر الجديد بصبغة أسلامية ومن شأنه ان "يجفل المسيحيين الذين يتطورون نحو الوحدة أو نحو الوطنية" ورأى الصلح ان العمل المستقبلي يجب ان يكون عملاً عربيا قومياً للتوحيد بين الاتجاهات الوحدوية السورية والاتجاهات الاستقلالية اللبنانية. المصدر نفسه، ص١٢. ؛ الأزمة اللبنانية، المصدر السابق ، ص١٩٢.

(١٢٦) نقلا عن: حسان حلاق، "رياض الصلح: التوفيق بين لبنان والعروبة"، ص١٣.

(١٢٧) عبد الرؤوف النسور، المصدر السابق، ص٥.

(١٢٨) عصام كمال خليفة، المصدر السابق، ص١٣٢.

(١٢٩) المصدر نفسه، ص١٣٣.

(١٣٠) المصدر نفسه، ص١٣٤.

(١٣١) بشارة الخوري، المصدر السابق، ص ١٩٨-٢٠١. ؛ كمال صليبي، المصدر السابق، صـ٢٢٤.

(١٣٢) نقلا عن : عصام كمال خليفة، المصدر السابق، ص١٣٤.

(١٣٣) والأعضاء المسلمون في لجنة التفاوض كانوا: خالد شهاب، محمد محمود عبد الرزاق، حكمت جنبلاط، نجيب عسيران. أما الأعضاء المسيحيون فكانوا : اميل اده، بشارة الخوري،ايوب ثابت، بترو طراد، وهرام ليليكيان . أما الوفد الفرنسي فكان مؤلفاً من المفوض السامي دي مارتيل والمساعدين له في المفوضية. راجع للمزيد من التفصيل: المصدر نفسه، ص١٣٥.

(١٣٤) (١٣٥) الانتداب الفرنسي على لبنان، المصدر السابق.

(١٣٦) نقلا عن: حسان حلاق، "رياض الصلح: التوفيق بين لبنان والعروبة"، ص١٥.

(١٣٧) محمد جميل بيهم، النزاعات السياسية بلبنان، المصدر السابق، صـ١١.

(١٣٨) عرفت هذه الرسائل باسم قاعدة (٦و٦) مكرر أشارة إلى رسالتي الرئيس اميل اده إلى المفوض السامي الفرنسي المتضمنتان "وعداً بتوزيع المناصب في الدولة مناصفة بين المسلمين والمسيحيين". نقلا عن: حسان حلاق، "رياض الصلح: التوفيق بين لبنان والعروبة"، ص١٥.

(١٣٩) المصدر نفسه،ص١٥- ١٦.

(١٤٠) أسس حزب الوحدة اللبنانية توفيق لطف الله عواد بمعاونة أنيس ياسين وشفيق طباره وكمال النقي وفاضل سعيد عقل ويوسف فرنسيس وغيرهم. وتعاقب على رئاسة الحزب كل من: توفيق عواد، فايز صقر، يوسف كرم . الجريدة، (جريدة)٤، شباط ١٩٧٨، بيروت.

(١٤١) تأسس الحزب الاشتراكي على اثر اجتماع عقد مساء الثلاثاء في ٢٧تشرين الأول في مكتب الأستاذ أميل قشمعي. بيروت، العدد٣، بيروت، تشرين الأول ١٩٣٦، ص ٤.

(١٤٢) الأزمة اللبنانية، المصدر السابق، ص١٩٤.

(١٤٣) عصام كمال خليفة، المصدر السابق، ص١٣٧.

(١٤٤) كانت الكتائب بالأساس حركة شبابية "قومية" بحيث إن معظم وقتها كان مكرسا في البداية للأنشطة الرياضية والتدريب البدني. انظر:

John p. Entelis, structural change and organizational development in the Lebanon Kata'ib party, middle East journal, VOL. 27 (1973), p.21-22. ; J.P. ENTLIS, Belife- system and ideology formation in the Lebanese Kata'eb party, International journal of middle East Studies, VOL. 4, 1973, p. 148-162. ; j. p. Entelis, pluralism and party Transformation in Lebanon: AL Kata'eb as a case study, middle Eastern studies, VOL 9, 1972, p. 325-340.

(١٤٥) عصام كمال خليفة، المصدر السابق، ص١٣٧- ١٣٨.

(١٤٦) المصدر نفسه، ص١٣٨.

(١٤٧) انظر: مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤- ١٩٢٦، بيروت، ١٩٧٤، ص٥٥.

(١٤٨) عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص٣.

(١٤٩) ففي عام ١٩٣٢، أجرى الفرنسيون تعدادا لسكان لبنان الكبير عرف بإحصاء ١٩٣٢، وبناء على نتيجة هذا الإحصاء وكانت نتائج هذا الإحصاء كالتالي:" عدد سكان لبنان الكلي (٧٨٥,٥٤٢) نسمة، المجموع الكلي للمسيحيين (٤٠٢.٣٦٣) نسمة أي ما يعادل ٥١.٢ %. وعلى النحو التالي: الموارنة (٢٢٦.٣٧٨) نسمة ٢٨.٨ % ، روم أرثوذكس (٧٦.٥٢٢) نسمة ٩.٧ % ، روم كاثوليك (٤٦.٠٠٠) نسمة ٥.٩ % ، آخرون ومعظمهم أرمن (٥٣.٤٦٣) نسمة ٦.٨ %. المجموع الكلي للمسلمين (٣٨٣.١٨٠) نسمة أي ما يعادل ٤٨.٨ %. وعلى النحو التالي: السنة (١٧٥.٩٢٥) نسمة ٢٢.٤ % ، الشيعة (١٥٤.٢٠٨) نسمة ١٩.٦ % ، الدروز (٥٣.٠٤٧) نسمة ٦.٨ %. المصدر نفسه. ؛ الانتداب الفرنسي على لبنان، المصدر السابق.

(١٥٠) محمد جميل بيهم، النزاعات السياسية بلبنان، ص١٥.

(١٥١)(١٥٢) حسان حلاق، "رياض الصلح: التوفيق بين لبنان والعروبة"، ص١٧.

(١٥٣) المصدر نفسه، ص١٨.

(١٥٤) المصدر نفسه، ص١٩.

(١٥٥) (١٥٦) تم تحديد عدد النواب في المرسوم (٤٩) بـ(٥٤) نائباً: (٣٢) نائباً للمسيحيين و(٢٢) نائباً للمسلمين،، وعلى النحو التالي: ١٨ للموارنة، ٦ للروم الأرثوذكس، ٣ للروم الكاثوليك ، ٣ للأرمن الأرثوذكس، ٢ للأقليات المسيحية؛ و١٠ للسنة، و٩ للشيعة، و٣ للدروز. كما تضمن ادراج المهاجرين في السجلات الرسمية لممارسة حقوقهم بما فيه الانتخابات. كما تضمن المرسوم (٥٠) توزيع زيادة عدد النواب على المناطق الانتخابية. حسان حلاق، تاريخ لبنان المعاصر ، ص٢٠٢.

(١٥٧) والجدير بالذكر، ان المرسوم نص أيضا على ضرورة إجراء إحصاء عام لسكان لبنان في مدة لا تتعدى السنتين من تاريخ هذا المرسوم. لكن لأسباب سياسية وطائفية، فانه لم يتم إجراء إحصاء في لبنان الا في عام ١٩٣٢ ، ومنذ ذاك التاريخ لم تنظم الدولة اللبنانية أي إحصاء رسمي للسكان. حسان حلاق، "رياض الصلح: التوفيق بين لبنان والعروبة"، ص٢٠- ٢١.

(١٥٨)هنا التعايش بمعنى: قيام مجموعات بشرية مختلفة في النواحي الاثنية أو الدينية أو العرقية بالعيش معاً على رقعة جغرافية تحت مظلة نظام سياسي، مع احتفاظ كل مجموعة بهويتها وتقاليدها وقيمها وأنماط عيشها وعاداتها وأعرافها الخاصة. عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص١. نقلا عن : أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط٢، ١٩٨٢، ص٦٨.